



اللجنة السورية لحقوق الإنسان

التقرير السنوي الحادي عشر

لحالة حقوق الإنسان في سورية 2013

(من كانون الثاني/يناير 2011 إلى كانون الأول/ديسمبر 2012)

حزيران/يونيو 2013

المحتويات

3	بين يدي هذا التقرير
6	المجازر الجماعية
11	سياسة الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري
14	سياسة التعذيب الممنهج
18	سياسة الاغتصاب الممنهج
21	استهداف المخابز وقطع الطحين كسياسة إبادة جماعية
24	سياسة الحصار والعقاب الجماعي
27	قطع المعونات الطبية واستهداف المشافي الميدانية
28	استهداف المدنيين
32	التدمير الواسع: سياسة القصف العشوائي بالطائرات والصواريخ
36	استخدام الأسلحة المحرمة دولياً
39	استهداف وسائل الإعلام واستهداف الإعلاميين
45	اللجوء والنزوح: الهرب من الموت والاعتصاب
49	استهداف الأطفال
52	استهداف دور العبادة
54	الانتهاكات بحق الآثار والأماكن التاريخية
57	الإصلاحات القانونية والدستورية

بين يدي التقرير

منذ بدء الثورة السورية في منتصف آذار/مارس 2011، دخلت سورية في مرحلة غير مسبوقة في تاريخها من العنف الممارس من طرف الدولة تجاه المواطنين، وتسارعت الانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان بشكل تصاعدي مع مرور الوقت، لتخرج عن نطاق قدرة المؤسسات الحقوقية المختلفة على الرصد والتتبع، عندما وصلت أرقام الاعتقالات والقتل إلى أرقام قياسية غير مسبوقة حتى على المستوى العالمي.

وكانت سورية قد دخلت في مرحلة مشابهة في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، وانتهت في عام 1982 بمجزرة حماه الشهيرة، وخرج النظام منها بملف مثقل بانتهاكات خطيرة وواسعة لحقوق الإنسان على مختلف الصعد، ما يزال الكثير منها غامضاً ومجهولاً.

إلا أن الأحداث التي تشهدها سورية منذ آذار/مارس 2011 كانت مختلفة من حيث القدرة على التوثيق، والوصول إلى المعلومة، ورغم منع السلطات السورية لوسائل الإعلام الرسمية من الدخول إلى سورية، وممارسة عملها على الأرض، إلا أن آلاف الصحفيين المواطنين في كل المحافظات السورية استطاعوا توثيق الانتهاكات التي قامت بها السلطات بشكل حثيث، وبصورة تعجز عنه أي مؤسسة صحفية أو حقوقية.

وقد استفاد هؤلاء الصحفيون المواطنون من الفضاء الذي يُقدّمه التقدّم التكنولوجي في مجال الاتصالات بشكل عام، ومن فضاء الإعلام الجديد بشكل خاص، حيث تشير أرقام شركة يوتيوب إلى أن أكثر من مليوني فيديو متعلقين بسورية قد تمّ رفعهم خلال عامي 2011 و2012، بينما تعمل عشرات الصفحات السورية على فيسبوك على مدار الساعة لنقل هذه الفيديوهات إلى العالم، وأصبحت مصدراً للمعلومات والأخبار بالنسبة لوسائل الإعلام العالمية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية.

ورغم الجهود الكبيرة التي بذلها الصحفيون المواطنون، جنباً إلى جنب مع النشاط الحقوقيين داخل وخارج سورية لنقل حقيقة وحجم الانتهاكات التي تجري بصورة يومية،

وبشكل مباشر وفوري، وموثق بطرق احترافية، إلا أن تعاطي المجتمع الدولي مع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت وتُرْتَكَب حتى لحظة إعداد التقرير كانت مخيبة للآمال، وساهمت في تشجيع النظام السوري على ارتكاب المزيد منها، بل وتصويرها من قبل جنوده، والتباهي بها والتشجيع عليها من قبل المتحدثين باسمه.

وعلى الرغم من أن ما جرى في سورية خلال العامين الماضيين يُصنّف باعتباره واحدة من أسوأ وأخطر حالات انتهاك حقوق الإنسان على مستوى العالم، إلا أن مجلس الأمن عجز حتى عن إدانة الجرائم المرتكبة من قبل النظام السوري، بسبب الموقف المتعنت من روسيا والصين، وفي الوقت نفسه فإنّ الولايات المتحدة والعواصم الأوربية لم تقم بدور حقيقي وفعال لوقف الجريمة، نظراً للتجاذبات السياسية الدولية.

لقد أدّى الموقف الخجول للمجتمع الدولي إلى فقدان السوريين العاديين ثقتهم بمنظومة العدالة الدولية، وتراجعت أهمية القانون الدولي لحقوق الإنسان بصورة كبيرة، نظراً لما شعروا به من خذلان دولي، وتراجع منظومة حقوق الإنسان أمام المصالح السياسية بصورة فجّة، وهو الأمر الذي شجّع على زيادة شعبية التيارات الراديكالية بصورة متزايدة.

إن إصرار بعض عواصم العالم على الدفع باتجاه حماية الجناة من المساءلة، وتشجيع إفلاتهم من العقاب، بل دعم بقاء الجناة في مواقعهم، وإجبار الأطراف الأخرى على تقديم التنازلات للتعامل معهم، يعدّ تراجعاً كبيراً لمسيرة المجتمع الدولي نحو بناء قواعد للمحاسبة، والتي تعزّزت مع إقرار نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية عام 2001، ولكنها عادت للانتكاس بصورة خطيرة في تعاطي المجتمع الدولي مع انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة في سورية.

وقد حاولنا في هذا التقرير الذي يُغطي عامي 2011 و2012 الحديث بشكل مجمل عن الانتهاكات في كل باب، ولكن خلافاً للتقارير السابقة، فسوف يعتمد هذا التقرير إلى الاستعراض العام للانتهاكات، واستعراض أمثلة في كل باب، نظراً لعدم وجود إمكانية لدى

أي منظمة لرصد واستعراض كافة أسماء وحالات الانتهاكات، والتي بلغت مئات الآلاف من القتلى والمعتقلين، ومن ضحايا التعذيب والاغتصاب.

كما أن معظم الانتهاكات التي تمت خلال الفترة التي يغطيها التقرير هي انتهاكات مركبة، حيث كان القتل العمد للأطفال على سبيل المثال يتم خلال التعذيب للمعتقلين تعسفاً! أو يتم حصار مدينة معينة، ويتم قصفها بشكل مستمر، مع قطع كل الإمدادات عنها، مما يتسبب بقتل الأفراد داخل بيوتهم، ووفاة الجرحى لعدم توفر العلاج، والأطفال لعدم توفر الحليب، بينما يقوم ما اصطلح على أنهم شبيحة بارتكاب مجزرة على أطراف الحي، تتضمن أعمال اغتصاب وتهجير.. الخ!.

ولذا فإن التقرير حاول الفصل بين الجرائم لغايات منهجية بحثية فقط، لكن القارئ سيلاحظ التداخل الحاصل بين هذه الجرائم، وإمكانية العودة إلى ذلك الحدث في أكثر من باب.

المجازر الجماعية

شهدت سورية خلال العامين الذين يُعطيها التقرير عدداً كبيراً من المجازر، والتي استهدفت مدنيين في عدد من من المدن والقرى السورية.

وتُشير النماذج التي سنعرض لها إلى تنوّع أساليب القتل المستخدم، حيث تمّ القيام ببعضها عن طريق القصف العشوائي أو القصف المحدّد، أو بإطلاق النار المباشر من مسافة قريبة، أو حتى باستخدام الأسلحة البيضاء، مما يدلّ على وجود منهج متعمّد ومخطط له لقتل المدنيين على نطاق واسع.

وتدخل المجازر من ناحية الشكل القانوني في إطار الجرائم ضد الإنسانية وفي إطار جرائم الحرب، حسب طبيعة المجزرة ونوعيتها. ولغايات التصنيف فقد أفردنا في هذا الباب جرائم القتل العمد التي استهدفت عدداً كبيراً من المدنيين، بالأسلحة الأبيض أو الأسلحة النارية، وراح ضيحتها مدنيون قُتلوا بإطلاق النار المباشر. بينما تناولنا جرائم القتل العمد الأخرى في أبواب مختلفة في هذا التقرير.

وقد ساهمت المجازر التي تمّ تنفيذها في نشر الرعب بين المدنيين، وساعدت في رفع وتيرة الهجرة في المناطق المستهدفة والمناطق المجاورة، كما عزّزت الشعور لدى السوريين بأنّ النظام يمكن أن يقوم بأيّ جريمة من أجل وقف الحراك المناهض له، وأنّ المجتمع الدولي لن يقوم بأيّ إجراء لوقفه أو ردعه، حيث مرّت معظم هذه المجازر دون التوقف عندها، ولو بحدود الإدانة الدنيا.

وسنعرض تالياً لنماذج من هذه المجازر، والتي لم تقم السلطات السورية بالتحقيق فيها، ولم يقم المجتمع الدولي بأيّ جهد يذكر لوقفها أو التعامل معها.

مجزرة قرب معبر تلكلخ - 2011/5/7

في 2011/5/7 أفاد مصدر صحفي لبناني أن 13 عاملاً سورياً يعملون في بلدة قبرشمون اللبنانية في عاليه كانوا متوجهين إلى مدينتهم إلبل عبر معبر تلكلخ الحدودي، وبعد تجاوزهم المعبر بعدة كيلومترات أُطلقت عليهم النيران من جهة وحدة عسكرية سورية. وقال المصدر: إنهم قُتلوا جميعاً، باستثناء شخصٍ واحد نقل إلى المستشفى.

مجزرة مقبرة تل النصر (حمص)

أثناء تشييع جثامين القتلى الذي سقطوا اليوم السابق، وبعد وصول المشيعين يوم السبت 2011/5/21 إلى مقبرة تل النصر بحمص، قامت عناصر من الأمن والمليشيات التابعة لها بإطلاق النار الحي على المشيعين، ونتج عن ذلك سقوط ما يزيد على ثمانية عشر قتيلاً، وجرح حوالي ستين آخرين، وبعدها هجم عناصر الأمن على المشيعين، واعتقلوا أكثر من مائة ما بين شاب وطفل، واقتادوهم إلى الباصات مكبلين ومعصوبي العينين، وأخذوهم إلى حارة العباسية وهي حارة علوية، حيث قام شباب الحي الموالي بضرب المشيعين المعتقلين، ثم نُقلوا إلى فرع الامن العسكري حيث تم ضربهم مرة أخرى، وبشكل وحشي، حسب الشهادات التي حصلت عليها اللجنة.

مجزرة جبل الزاوية - 2011/12/21

في 2011/12/21 اجتاح الجيش السوري جميع قرى جبل الزاوية، وهو ما دفع الناشطين إلى الفرار إلى البساتين والوديان؛ حيث تم حصار حوالي مائة منهم في منطقة وعرة غرب قوقفين المجاورة لكفرعويد، وانهالت عليهم قوات الجيش الحكومي بالرصاص وقذائف الدبابات لأكثر من خمس ساعات، وتم تجميع الجثث في كفرعويد الشمالي، وتم إحصاء أكثر من 110 جثة في هذا الجامع، و11 جثة في مسجد الموزرة.

مجزرة حمص - 2011/12/26

في 2011/12/26 قامت قوات الحكومة السورية بقصف مدينة حمص وضواحيها بقذائف المدفعية والدبابات والهاونات فدمرت منازل، وسقط عشرات المواطنين بين قتل وجريح في المدينة، ولا سيما في حي بابا عمرو، حيث قُتل فيه حوالي 38 مواطناً على الأقل، بينما تجاوز عدد الضحايا في هذا اليوم الدامي سبعين قتيلاً في حمص.

مجزرة الخالدية (حمص) - 2012/2/4

وردت أنباء من حي الخالدية بتاريخ 2012/2/4 عن ارتفاع عدد ضحايا القصف جراء إطلاق مئات قذائف الهاون، مترافقة مع هجوم للشبيحة، ليصل العدد الكلي للضحايا إلى حوالي 200 قتيل، و500 جريح، بالإضافة إلى تدمير العديد من منازل الحي، ووجود كثير من الضحايا تحت الأنقاض.

مجزرة بابا عمرو (حمص) - 2012/2/26

خلال عملية نزوح أهالي باباعمر و ليلة 2012/2/26 من الحي خوفاً من الموت، وعند وصولهم إلى حاجز أمني يفصل بين منطقة "أبل" والطريق الدولي، تم إيقافهم من قبل الحاجز وتحميلهم في أربعة باصات بحجة إيصالهم إلى مناطق آمنة، وبعد انطلاق الباصات، تم إنزال الشيوخ على الطريق، وتم ذبح كل الشباب الموجودين داخل الباصات وعددهم 64 شاباً، كما تم خطف النساء واقتيادهم إلى جهة مجهولة. ووجدت جثث 47 من الشباب بين قرية العجر والتونة بالقرب من المدجنة، بينما وجدت 17 جثة شمال سد الشنذاخية. وتم تسليم 61 جثة إلى المشفى الوطني في مدينة حمص، وتظهر عليها آثار الذبح.

مجزرة أحياء كرم الزيتون والعدوية (حمص) - 2012/3/12

تعرضت أحياء كرم الزيتون والعدوية الواقعة جنوب شرق حمص يومي 11-12/3/2012 لقصف عنيف بقذائف الهاون والمدفعية، تلى ذلك دخول الشبيحة بالدخول إلى هذين الحيين؛ حيث قاموا بذبح ما لا يقل عن 45 شخصاً، معظمهم من الأطفال والنساء، بالسكاكين، ثم إحراقهم بصب البنزين عليهم، كما خطفوا عدداً من السكان معظمهم من النساء.

وقد تم سحب 49 جثة من حي كرم الزيتون إلى حي باب السباع (21 امرأة و28 طفلاً) كما تم سحب سبعة جثث من حي العدوية. ولم يتم التعرف على الغالبية العظمى من الجثث بسبب التمثيل والتشويه والحرق وتعرية النساء. وتحديث التقارير عن عمليات اغتصاب واسعة في المنطقة.

مجزرة الحولة (شمال غرب حمص) - 2012/5/25

في يوم 2012/5/25، قامت مجموعة من الشبيحة، وبمحاية وحدات من الجيش بارتكاب مجزرة في بلدة الحولة، حيث قُتل أكثر من 110 أشخاص، معظمهم من النساء والأطفال، والذين قُتلوا في بيوتهم بالأسلحة النارية والبيضاء. وقد ترافقت المجزرة مع وجود المراقبين الدوليين في سورية، والذين لم يصلوا للمدينة إلا بعد 24 ساعة من المجزرة، وبمرافقة مع قوات النظام.

مجزرة داريا (ريف دمشق) - 2012/8/28

وقعت المجزرة في مدينة داريا عندما اقتحمت الفرقة الرابعة من الجيش المدينة، بعد حصار لها، وقامت بحملة إعدامات ميدانية، حيث عُثر على 221 جثة، منها 122 جثة في مسجد سلمان الديراني، والذي لجأ إليه الأهالي هرباً من الجيش والشبيحة.

مجزرة الفان الشمالي (ريف حماة) - 2012/9/2

تعرضت قرية الفان الشمالي بريف حماة يوم الأحد 2012/9/2 لمجزرة عندما اقتحمت القوات الحكومية وشبيحتها القرية، وقُتلت 35 مواطناً مدنياً على الأقل.

مجزرة مدينة الباب (ريف حلب) - 2012/9/3

ارتكبت القوات الحكومية مجزرة يوم الإثنين 2012/9/3 في مدينة الباب بريف حلب، أسفرت عن سقوط ما يزيد عن 44 مواطناً مدنياً، ونتجت المجزرة عن قصف بالطيران الحربي لإحدى البنايات بواسطة أربعة براميل من مادة (تي إن تي) شديدة الانفجار.

مجزرة حي القصور (مدينة دير الزور) - 2012/9/28

ارتكبت القوات الحكومية والشبيحة التابعة لها مجزرة في حي القصور بمدينة دير الزور في 2012/9/28، حيث حاصرت الحي معززة بالدبابات، وقامت باعتقال العديد من الشباب والفتيان المسالمين العزل من بيوتهم وأعدمتهم ميدانياً. وقدر عدد القتلى الذين تم إحصاء أسمائهم بـ 19 مدنياً، قُتلوا بطرق ووسائل متنوعة، بما في ذلك الطعن بالسكاكين والرماح والمُدى، وإطلاق النار عليهم من مسافات قريبة. وقامت القوات الحكومية والشبيحة بحرق المساكن، ولا سيما التي هجرها أهلها هرباً من جحيم العنف المستعر ضدهم.

مجزرة في القورية (دير الزور) - 2012/11/9

في 2012/11/9 ارتكب الطيران السوري مجزرة عندما قصف سوقاً مكتظاً في بلدة القورية بمحافظة دير الزور، وهو ما أسفر عن سقوط 18 مدنياً منهم 12 امرأة و3 أطفال، بينما جرح عشرات المدنيين.

سياسة الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري

تعدُّ سياسة الاعتقال التعسفي من أبرز الانتهاكات التي تمارسها السلطات السورية منذ نحو 35 عاماً، إلا أن وتيرة هذه الاعتقالات ارتفعت بشكل حاد مع بدء الثورة في سورية، في آذار/مارس 2011، حيث يُقدَّر عدد المعتقلين منذ ذلك الحين وحتى نهاية عام 2012 بـ 170 ألف شخص، أفرج عن قرابة 65 ألفاً منهم، بعد فترات اعتقال متراوحة.

وتواجه المنظمات الحقوقية صعوبة كبيرة في توثيق أعمال الاعتقال، نتيجة لارتفاع وتيرتها من جهة، ونتيجة للحالة الأمنية التي تعيشها البلاد، والتي أدت إلى انتشار أعمال الخطف واللجوء والنزوح، مما حدّ من قدرة النشطاء على رصد اختفاء الأشخاص، ما لم يتم أفرباؤهم بتقديم شهادات واضحة عن اعتقالهم.

كما تضاف هذه الصعوبات إلى تلك الموجودة مسبقاً حتى قبل بدء الثورة السورية، نتيجة لتعدد الأجهزة الأمنية السورية، وعدم اتباع أي إجراءات قانونية خلال عملية الاعتقال، وبالتالي فإنَّ عملية تتبع المعتقلين والمختفين تصبح أمراً ممكن عملياً للمنظمات المحلية والدولية، خاصة وأنها عملية جمع المعلومات ومراقبة الانتهاكات تعدّ جريمة في حدّ ذاتها، وقد اعتقل وقتل عدد كبير من النشطاء نتيجة لمعلومات وردت بأنهم يقومون بجمع المعلومات، أو لأنهم يقومون بمراسلة منظمات حقوقية محلية أو دولية.

وقد قامت قوات الجيش والأمن السوري باعتقال الأطفال والنساء وكبار السن بالإضافة إلى المعتقلين الشباب، حيث تشير التقديرات إلى اعتقال ما يزيد عن 800 طفل حتى نهاية عام 2012، بالإضافة إلى اعتقال ما يزيد عن 400 امرأة خلال نفس المدة.

ففي اليوم الأول في للانتفاضة الشعبية 2011/3/15، قامت المخابرات السورية باعتقال الأختين "مروة حسان الغميان" (17 سنة) و"راما حسان الغميان" أثناء مشاركتهما في تظاهرة سلمية في مدينة دمشق.

وفي يوم 2013/3/16، قامت السلطات السورية بتفريق اعتصام من أمام وزارة الداخلية بساحة المرجة مستخدمة القوة، وقامت باعتقال أعداد كبيرة من المواطنين المعتصمين، حيث كان المعتصمون قد احتشدوا للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي والضمير في السجون والمعتقلات السورية الذين لم يشملهم قرار إطلاق سراح بينما شمل معتقلين جنائيين قبل عشرة أيام، وكان من مبين المعتقلين عدد كبير من النساء، منهم: ربا اللبواني، وليلى اللبواني، وصبا حسن، وسيرين خوري، و ناهد بدوية، وميمونة محمد العمار، ودانة الجوابرة، ووفاء اللحام، وسهير أتاسي.

كما قامت السلطات السورية باعتقال وجهاء المناطق، وشيوخ العشائر ورجال الدين، والذين لم يسلموا من الاعتقال بسبب مكانتهم الاجتماعية.

وفي 2011/7/31 قامت السلطات السورية باعتقال الشيخ نواف البشير، زعيم قبيلة البكارة، وهي من كبرى العشائر السورية في المحافظات الشرقية، وبقي رهن الاعتقال حتى يوم 2011/10/9.

وفي شهر نيسان/أبريل 2011 وُضع الشيخ أحمد الصياصنة، إمام وخطيب المسجد العمري في درعا رهن الإقامة الجبرية، ثم أُجبر على الإدلاء باعترافات متلفزة على شاشة قناة الدنيا، بعد أن تم قتل أحد أبنائه، وتهديده بقتل ابن آخر.

وقد ازدادت ظروف الاعتقال سوءاً عن نظيراتها في الأعوام السابقة، نتيجة للازدحام الشديد في المعتقلات، وقد لجأت الحكومة السورية إلى استخدام المدارس ودور السينما، وحتى ملاعب كرة القدم في بعض الأحيان.

وترافق الازدحام في أماكن الاعتقال مع مختلف أشكال الظروف الإنسانية، من وجود الحشرات والقوارض، والأوساخ والفضلات الإنسانية للمعتقلين، بالإضافة إلى الدماء والتهابات أجساد المعتقلين من التعذيب، والتي تُنتج بمجملها روائح كريهة لا تطاق، في أماكن مغلقة لا قدر فيها من التهوية.

ووصف المعتقلون المفرج عنهم نوعية الطعام الذي يُقدّم للمعتقلين بشكل متشابه تقريباً، حيث تُقدّم في غالب الأحيان وجبة واحدة للمعتقل، عبارة عن قطعة خبز جاف، أو متعفن في بعض الأحيان، مع حبة أو حبتين من البطاطا أو البندورة/الطماطم.

ولا تكفي إدارات المعتقلات السورية بتقديم الطعام الرديء للمعتقلين، بل غالباً ما يكون مصحوباً بالإهانة والتعذيب، وفي حالات متواترة، ذكر المعتقلون المفرج عنهم أنّ السجناء قاموا بالبول على الطعام، وإجبار السجناء على تناوله.

وقد أشارت كل الشهادات التي وردت من المعتقلات إلى أن التعذيب يجري بشكل ممنهج في داخل المعتقلات السورية، وبأقصى أشكال التعذيب، بما في ذلك الضرب بكل الأدوات، والتعذيب بالكهرباء، واستهداف المناطق الحساسة في جسم المعتقل، والتهديد الفعلي أو اللفظي بإيقاع الأذى بأفراد عائلة المعتقل، وبمن يهمله أمرهم، والتهديد باغتصاب المعتقلات أو قريبات المعتقلين واغتصابهنّ فعلياً، وفي بعض الأحيان أمام المعتقل، وهو ما أفردنا الحديث عنه في قسم التعذيب وقسم الاغتصاب في هذا التقرير.

سياسة التعذيب الممنهج

يُمارس التعذيب في السجون السورية بشكل منتظم منذ انقلاب 8 آذار/مارس 1963، حيث توثق التقارير المختلفة للمنظمات الحقوقية المحلية والدولية على مدار العقود السابقة ممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة الحاطة بالكرامة في كل فروع الأمن ومراكز الاعتقال ويشكل مستمر وممنهج.

وقد شهدت الفترة التي يوثقها التقرير ارتفاعاً غير مسبوق في أعمال التعذيب، حيث أشار كل المعتقلين الذين أفرج عنهم إلى ممارسة التعذيب بحقهم، وممارسة التعذيب على الأشخاص الآخرين الذين اعتقلوا معهم.

وأيدت تلك الشهادات منشقون من أجهزة الأمن ممن شهدوا أو شاركوا في تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم.

وبحسب شهادات عدد من المعتقلين المفرج عنهم، وشهادات المنشقين عن الأجهزة الأمنية، فإن التعذيب يهدف إلى انتزاع اعترافات من المعتقلين بالاشتراك في المظاهرات، وتقديم أسماء المتظاهرين والمنظمين، والاعتراف باستخدام الأسلحة وامتلاكها، وفي بعض الحالات تقديم معلومات عن التمويل المزعوم للمظاهرات من الخارج، وإجبار المعتقلين على الإدلاء بشهادات متلفزة، حيث تقوم وسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية بعرض ما تسميه "اعترافات الإرهابيين" بصورة شبه يومية، ويقوم خلالها المعتقلون بتسجيل أقوال عن تلقيهم لأموال أجنبيّة نظير المشاركة في أعمال عسكرية، والقيام بفيكرات إعلامية لصالح جهات سياسية أو إعلامية، حيث غالباً ما يتم تسمية قناتي "الجزيرة" و"العربية" الفضائيتين في معظم الاعترافات، بينما تنتوع الجهات السياسية التي يتم اتهامها، فربما يتم استخدام كل من الأمير السعودي بندر بن سلطان، أو السياسي اللبناني سعد الحريري، والنائب اللبناني عقاب صقر، أو الحكومة التركية أو الأردنية، كما يتم استخدام جماعة الإخوان المسلمين في سورية، بالإضافة إلى عدد آخر من الجهات.

وإضافة إلى شهادات المفرج عنه والمعتقلين من ضباط الأمن والشبيحة، أو المنشقين، فإنّ فترة ما بعد انطلاق الثورة السورية شهدت وجود أفلام مصوّرة لعمليات التعذيب، حيث يقوم الجنود والشبيحة بتصوير أنفسهم خلال عمليات التعذيب، من باب التسلية والتفاخر، وتصل إلى الإعلام إمّا من خلال رفع الفيديوهات على الإنترنت من قبل الموالين للنظام، أو بعد مقتل أحد الجنود، ووقوع جهاز الهاتف المحمول بيد الثوار.

وقد أظهرت هذه الفيديوهات، والتي اصطلح على تسميتها "بالفيديوهات المسرّبة"، معلومات واسعة عن التعذيب الذي يتعرّض له الموقوفون، وأساليبه والقائمون عليه.. الخ، وهي معلومات لم تكن متوفرة في أي مرحلة سابقة في سورية، ولم تكن المنظمات الحقوقية تتخيّل أن تحصل على فيديوهات توثّق لعمليات التعذيب بشكل كامل، بما فيه صور الجناة وأسمائهم.

ومنذ بدء الثورة السورية وحتى الآن فقد تمّ رفع المئات من الفيديوهات المسرّبة، والتي تظهر قوات الأمن والشبيحة وهي تقوم بتعذيب المدنيين والعسكريين، وتعذيب الأطفال والنساء، واستخدام أساليب مذلة، بما في ذلك إجبارهم على تقبيل أذنية الجنود، وإجبارهم على السجود لصورة الرئيس، أو إجبارهم على القول بأنه لا إله إلاّ يشار الأسد، كما قام الجنود أنفسهم بتوثيق عمليات الاغتصاب التي قاموا بها.

ولا تقوم السلطات السورية بالتعليق بشكل رسمي على هذه الفيديوهات، إلاّ أن إعلامها المساند يقول بأن الفيديوهات ملفّقة أو أنها من فعل المعارضين تجاه المؤيدين، إلاّ أنّ الفيديوهات تظهر بوضوح الرتب العسكرية للجناة، وآلياتهم، بالإضافة إلى اللهجات المتميزة للشبيحة، والتي يمكن للسوريين تمييزها بسهولة.

وتستخدم أجهزة الأمن السورية عدداً كبيراً من أساليب التعذيب، تصل إلى أكثر من 40 أسلوباً، ومن أكثر الأساليب استخداماً هو أسلوب الضرب المبرح بمختلف أدوات الضرب، وأسلوب الدولاب، والشبح، وبساط الريح، والصعق الكهربائي، والإهانات الجنسية (بما في

ذلك اغتصاب السجين، أو اغتصاب أحد أقربائه أمامه، أو التهديد بفعل ذلك)، والأساليب الحادة بالكرامة، كإجبار السجناء على تقبيل أحذية السجّانين، أو السجود لصور الرئيس، أو إعلان ألوهيته، وشتم المعتقدات الدينية للمعتقل.. الخ.

وقد سُجّلت 212 حالة وفاة تحت التعذيب في عام 2011، بينما سُجّلت 865 حالة في عام 2012، إلا أن التوقعات تشير إلى أن الأرقام قد تزيد بعشرات الأضعاف عن هذا الرقم، إلا أن التأكيد من الأرقام في الوقت الراهن قد يكون مستحيلاً، حيث أنّ معظم حالات الاعتقال تتمّ بدون أي سند قانوني، ولا يمكن تسجيلها، وبالتالي فإنّ عدداً كبيراً من المعتقلين يمكن تصنيفه ضمن المختفين قسرياً، ولا يمكن التأكيد من مصيرهم.

وفي الحالات التي تمّ توثيقها، فقد سُلمت الجثث إلى الأهالي لدفنها، ويظهر عليها آثار التعذيب القاسي، بما في ذلك الكيّ والصعق الكهربائي، وقطع بعض أجزاء الجسم، كما حصل في حالات كثيرة، مثل حالة الناشط غياث مطر، والذي سُلمت جثته إلى أهله يوم 2011/10/9، بعدما تمّ استئصال حنجرته ووضعها بكيس بلاستيكي، وحالة الطفل حمزة الخطيب، والذي تم تسليم جثمانه لأهله بتاريخ 2011/5/21، وقد تمّ قطع عضوه التناسلي، بالإضافة إلى تعرّضه لتعذيب قاسٍ.

وفي كثير من الحالات، فقد اضطرت عائلات الضحايا إلى توقيع بيانات تقرّ بأن "عصابات مسلحة" قتلت أقاربهم، مع التعهد بعدم عقد جنازات كشرط لاستلام الجثث، وتهديد الأهالي بعدم متابعة قضية الضحية، أو تقديم أي شهادات عنها لأي جهة، تحت طائلة المسؤولية.

ولم تبد السلطات السورية أيّ عناية للتقارير المتواترة عن حالات التعذيب المستمرة، وأعلنت عن تشكيل لجنة للتحقيق في مقتل الطفل حمزة الخطيب، بعد أن أخذت القضية بُعداً إعلامياً كبيراً، ولكن قرارات اللجنة غير المستقلة أعلنت عن عدم مسؤولية السلطات السورية عن مقتله أو تعذيبه، دون صدور تقرير مفصّل بسير التحقيق.

ولم يقتصر التعذيب على المعتقلين من الرجال البالغين، بل شمل التعذيب أطفالاً ونساءً وكباراً في السن، ويذكر أن الثورة الشعبية قد بدأت على خلفية اعتقال عدة أطفال في مدينة درعا في شباط/فبراير 2011، وتعذيبهم بشكل قاسي، بما في ذلك اقتلاع أظافرهم، بإشراف ابن خالة الرئيس عاطف نجيب، رئيس فرع الأمن السياسي آنذاك.

سياسة الاغتصاب المنهج

استخدمت الأجهزة الأمنية السورية العنف الجنسي في تعذيب المحتجزين لديها، من رجال ونساء، وحتى من الأطفال، حيث أفادت شهادات عديدة حصلت عليها اللجنة السورية لحقوق الإنسان عن اغتصاب فتيات تصل أعمار بعضهن إلى 12 عاماً.

وقد عمد النظام إلى استخدام سياسة اختطاف النساء واغتصابهنّ لمعاقبة المنخرطين في الثورة السورية وعائلاتهم، وقد بلغ عدد حالات الخطف والاغتصاب التي تم توثيقها ما لا يقل عن 1570 حالة، هذا إلى جانب الأساليب السادية والوحشية التي تتعرض لها المعتقلات والمختطفات.

وتنفذ هذه الجرائم من قبل الشبيحة والقوات الأمنية والقوات العسكرية. ويشترك في جرائم الخطف والتهيبّة للاغتصاب نساءً يعملنّ على استدراج الضحايا مقابل مبالغ مالية.

وقد اعتمدت اللجنة في توثيق حالات الاغتصاب إلى شهادات للضحايا، إضافة إلى روايات بعض الشبيحة وعناصر أمن وضباط كبار ممن انشقوا عن قوات النظام السوري، أو ممن ألقى القبض عليهم من قبل الثوار.

وبحسب هذه الشهادات فإنّ من يقع عليهن فعل الخطف والاعتداء هنّ الفتيات والنساء المنتميات للمدن والقرى والحارات المعارضة للنظام، ويحدث ذلك على شكل عقوبة فردية أو جماعية في المدن وساحات القرى، أو داخل المنازل أثناء المdahمات، أو داخل الزنازين، أو مراكز الاعتقال أو البيوت المخصصة للمختطفات، بالإضافة لأهالي الناشطين في مجال الثورة، وكذلك الناشطات بشكل مباشر في أي مجال من مجالات الثورة؛ إغاثياً أو طبيياً أو حتى مشاركةً في المظاهرات أو مجرد التعبير عن الرأي.

وتهدف عمليات الاغتصاب بحسب شهادات الضحايا؛ وبحسب اعترافات المعتقلين والمنشقين من الضباط والشبيحة إلى إجبار المعتقلين من النشطاء على الإدلاء باعترافات، أو لعقاب النشطاء أو المناطق السكنية للنشطاء بشكل جماعي، كما تهدف عمليات

الاعتصاب إلى إجبار الأهالي على الفرار من بيوتهم وقرارهم، وطلب اللجوء في دول الجوار، مما ساعد على تفريغ مناطق واسعة، في محافظة حمص تحديداً.

وتم توثيق اعترافات لعناصر في الأجهزة الأمنية قاموا بعمليات الخطف من الحواجز والاعتصاب أثناء مدهمة البيوت؛ وفي مراكز الاعتقال والأفرع الأمنية وفي القرى البعيدة عن مراكز التجمعات السكنية وساحات القرى.

وفي اعترافات للمدير السابق لفرع الأمن الجوي في حمص العميد عبد الكريم النبهان بعد اعتقاله أشار إلى "أن الشعب السوري يغار على أعراضه، وبالتالي فإنّ النظام يحاول الضغط على المواطنين من خلال خطف النساء والفتيات وابتزاز أهلهن ومعاقبة الناشطين باغتصاب نسائهم."

وفي كل الحالات التي تم توثيقها، فقد تمت عمليات الاختطاف والاعتصاب على أساس طائفي، حيث تم اختطاف فتيات من الطائفة السنية، وتم اغتصابهم في قرى علوية، أو من قبل ضباط وشبيحة علوية.

واعترف أحد عناصر الأمن أن عمليات الخطف كانت تستهدف نمطاً معيناً من الفتيات، وهن المسلمات المحجبات أو اللواتي يثبت نشاطهن ودعمهن للثورة، وكان يتلقى أوامره بذلك من رئيس فرعه الأمني.

وقال أحد الضباط المنتسقين عن قوات النظام السوري: "كل شيء كان مستباحاً". كما يؤكد أحد الجنود المنتسقين أن أفراداً من الجيش السوري قاموا باغتصاب النساء والفتيات بشكل روتيني. ويقول الجندي آزاد: "كان لدينا غرفة للتعذيب في قاعدتنا"، وقال: "إنهم قاموا بجلب النساء والفتيات ووضعوهن في غرفة مغلقة، وطلبوا من الجنود اغتصابهن"، وغالباً ما يتم قتل هؤلاء النسوة، كما يقول آزاد.

كما اعترفت فتاةٌ أُلقي القبض عليها من قبل الثوار أنها كانت تقوم بمشاركة الشبيحة في اختطاف الفتيات واستدراجهن عبر سيارة تاكسي؛ مقابل مبالغ مالية.

كما تقوم الأجهزة الأمنية والشبيحة باختطاف فتيات من القرى المعارضة للنظام، وإرسالهن للقرى المؤيدة، حيث تجري عمليات اغتصاب وتعذيب جماعية للضحايا، من أجل تفريغ احتقان الأهالي المؤيدين، نتيجة لمقتل بعض أبنائهم في العمليات التي تجري ضد الجماعات الثائرة على النظام.

ولم تقتصر أعمال الاغتصاب على الشبيحة وأجهزة الأمن السورية، بل أشارت عدّة شهادات إلى مشاركة أفراد من حزب الله اللبناني، والذي يُقاتل إلى جانب النظام السوري في الأراضي السورية، وخاصة في حمص، في أعمال الاغتصاب، حيث تعرّف الضحايا على هوية المغتصبين من خلال لهجتهم اللبنانية.

ومن جهة أخرى، فقد وردت للجنة معلومات عن حصول عمليات خطف قام بها معارضون للنظام، لكنها حصلت بشكل محدود جداً؛ لتحرير مختطفات لدى الأمن أو الشبيحة، أو لكبح جماح بعض اللواتي يقمن بعمليات الخطف ويساعدن عليه، أو لنساء عرفن بإيقاعهن الأذى بزميلاتهن ويتسببن بخطفهن أو اعتقالهن. كما سجلت حالات قليلة لخطف نساء علويات في حمص من قبل بعض أهالي المختطفات اللواتي اختُطفن على يد الشبيحة والأجهزة الأمنية.

لكن لم تسجل أي حالة اغتصاب للمختطفات المواليات للنظام، وأقرت المختطفات بحسن المعاملة. وجرى مبادلتهم مع مختطفات لدى الأمن والشبيحة، رغم قيامهن بالتشبيح وخطف نساء من الأحياء المعارضة.

وتحتّ اللجنة معارضي النظام على التوقف عن اتباع هذه السياسة المخالفة للقواعد الإنسانية العامة، على الرغم من انتهاك الشبيحة والأمن والجيش والمقاتلون العابرون للحدود لها.

استهداف المخابز وقطع الطحين إبادة جماعية

بدأ النظام السوري عملية استهداف المخابز مع بداية عام 2012، حيث كان مخبز العشييرة في حي كرم الزيتون في حمص في 2012/1/16 الهدف الأول في سلسلة استهداف المخابز، ضمن سياسته للعقاب الجماعي للسكان في المناطق النائية.

وقد جرت كل عمليات استهداف المخابز (ما عدا مخبز منبج) أثناء تجمّع المواطنين أمام هذه المخابز لشراء الخبز، مما أوقع عدداً كبيراً من الضحايا في كل مرة.

وقد تمّ توثيق 65 حالة استهداف للمخابز في الفترة التي يغطيها التقرير، كان أكثرها في مدينة حلب، في الفترة بين آب/أغسطس إلى أيلول/سبتمبر 2012.

وقد أدّى قطع القوات الحكومية للإمدادات الغذائية، بما ذلك الطحين، وقطع الوقود أيضاً، عن المناطق النائية ضد النظام، أدّى ذلك إلى نقص كبير في قدرة المخابز على تزويد المواطنين بالخبز، وتزاحمهم على أبواب المخابز، في طوابير طويلة في انتظار حصولهم على حصّتهم من الخبز، وهو الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع عدد الضحايا بشكل كبير عند استهداف هذه المخابز أثناء انتظار المواطنين أمامها، وهو يدلّ على تقصّد النظام إيقاع أكبر عدد من الضحايا.

وقد اختلفت حصيلة الضحايا من مخبز إلى آخر، رغم كثافة التجمع البشري حول المخبز وقت حصول القصف اعتماداً على درجة سماع صوت الطائرة في المنطقة، أو سماع أمر استهداف المخبز على ترددات اللاسلكي التي تستخدمها الطائرات للتواصل مع قيادتها، وهي الترددات التي يستطيع المقاتلون المناوون للحكومة التقاطها، ويتم نقلها للمواطنين المتواجدين في المكان، ولكنها في معظم الأحيان تصل إلى المعنيين في المكان قبل وقت قصير جداً، لا يتعدّى ثوانٍ محدودة.

وقد حصل 29 هجوماً على المخابز في الفترة الصباحية، من الساعة السادسة صباحاً وحتى التاسعة صباحاً، فيما وقعت بقيت الهجمات في أوقات مختلفة من النهار.

وتمتلك جرائم استهداف المخابز كافة أركان جرائم الحرب، فهي تمثل هجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه، أو ضد أفراد مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العسكرية، كما تمثل تعمداً لتوجيه هجمات ضد مواقع مدنية، وتعتمد شئ هجوم مع العلم بأن هذا الهجوم سيسفر عن خسائر تبعية في الأرواح أو عن إصابات بين المدنيين، علماً بأن أغلب الهجمات قد تمت من خلال قصف الطيران، أي أن هذه الهجمات لا يمكن أن تكون قد وقعت إلاً من طرف القوات الحكومية، ولا يمكن أن تكون قد حصلت بالخطأ، أو بدون علم المهاجمين بطبيعة الهدف المستهدف.

وسوف نعرض إلى نماذج لبعض الحالات التي تم فيها استهداف المخابز، وأوقعت عدداً كبيراً من الضحايا.

مخبز الذرة في قاضي عسكر، مدينة حلب، 2012/8/16

حوالي الساعة 5:45 صباح 2012/8/16، أصابت قذيفة مدفعية طابوراً من المواطنين كانوا يقفون قبالة مخبز الذرة، في حي قاضي عسكر في مدينة حلب، وقد وصل عدد الضحايا إلى 50 قتيلاً، بالإضافة إلى عشرات الجرحى، ممن نقلوا إلى مشفى دار الشفاء.

مخبز كنجو بحي ميسر، مدينة حلب، 2012/8/16

حوالي العاشرة من مساء يوم 2012/8/16، أصابت ثلاث قذائف مدفعية مجموعة كبيرة من المدنيين كانوا ينتظرون أمام مخبز في حي ميسر بمدينة حلب، وقد سقطت القذيفة الأولى على مسافة 30 متراً من الطابور، وسقطت القذيفة الثانية على الجانب المقابل من الشارع، بينما سقطت القذيفة الثالثة قريباً من الطابور. ونظراً للفارق الزمني بين القذيفة

الأولى والقذيفة الثالثة، والذي كان بحدود 60 ثانية، فإنه 3 أشخاص فقط قتلوا في هذا التفجير، بينما جرح عشرات.

وفي اليوم التالي، 2012/8/17، أصابت طائرة مقاتلة المخبز نفسه مباشرة بصاروخ، مما أدى لأضرار مادية جسيمة، دون وقوع إصابات لأن المخبز كان مغلقاً، وفي 2012/8/20 أسقطت طائرة مقاتلة قنبلة على مبنيين في شارع قريب موازٍ لشارع المخبز، مما أدى لمقتل 12 شخصاً وإصابة 25 آخرين.

مخبز أقيول في حي باب الحديد، مدينة حلب، 2012/8/21

حوالي السادسة من مساء يوم 2012/8/21 أسقطت مروحية قنبلتين قرب مخبز أقيول في حي باب الحديد بمدينة حلب، حيث أصابت قنبلة طرف مبنى على الجانب المقابل من الشارع للناس الذين وقفوا في طابور الخبز، وانفجرت الثانية على مسافة 50 متراً. قتل الهجوم 23 شخصاً على الأقل، وأصاب أكثر من 30 آخرين.

مخبز في الحلوانية، مدينة حلب، 2012/8/16

في حوالي السادسة من مساء 2012/8/16 سقطت قذيفة مدفعية على مبنى مخبز في حي الحلوانية، فقتل 13 شخصاً كانوا أمام المخبز في انتظار دورهم للحصول على الخبز، فيما أُبلغ عن عشرات الجرحى.

المخبز الآلي في مدينة حلفايا في حماه، 2012/12/23

قامت طائرة ميغ بقصف تجمّع حشد كبير من المواطنين كانوا يقفوا أمام المخبز، مما أدى إلى سقوط عدد كبير من القتلى، تمّ توثيق 94 منهم، وقُدّر عدد الجرحى بالمئات. وجاء هذا الهجوم بعد أيام من سيطرة الجيش الحر على مدينة حلفايا الواقعة في الشمال الغربي من حماه.

سياسة الحصار والعقاب الجماعي

سعت الحكومة السورية إلى عقاب المدن الثائرة ضد النظام من خلال تطبيق آليات العقاب الجماعي عليها، من أجل إجبار النشطاء المعارضين للنظام على الخروج منها، أو الاستسلام.

وشملت سياسة العقاب الجماعي الحصار الكامل للمدن، من خلال منع وصول كافة الإمدادات الغذائية والصحية إلى المدينة المحاصرة، ومنع الدخول والخروج منها، بما في ذلك المرضى والحوامل وكبار السن. كما شملت سياسة العقاب الجماعي قطع الخدمات الرئيسية، مثل الكهرباء والماء والهاتف.

وسوف نعرضُ هنا إلى بعض حالات العقاب الجماعي للمدن والمحافظات الثائرة:

حصار مدينة درعا

بتاريخ 2011/5/4، بدأت قوات الجيش السوري بفرض حصار كامل على محافظة درعا، حيث قامت الفرقة الرابعة في الجيش، والتي يقودها ماهر الأسد، شقيق الرئيس، بحصار المدينة بالدبابات، ومنعت الدخول والخروج منها، كما قامت بقطع الإمدادات الغذائية والصحية، وقطع إمدادات الكهرباء والماء والهاتف، واستمر الحصار إلى نهاية الشهر التالي، حيث بدأ يخف تدريجياً بعد ذلك.

حصار بانياس

بعد المظاهرات الكبيرة التي شهدتها مدينة بانياس، قامت قوات الجيش بتطويق المدينة، وفرضت عليها حصاراً بدأ يوم 2011/5/3، واستمرّ حتى يوم 2011/5/13، وشمل قطع كل أنواع الإمدادات الغذائية والصحية، إضافة إلى الخدمات الأساسية.

حصار الرستن وتلبيسة

بدأ الحصار على المدينتين المتجاورتين يوم 2011/5/29، وتزامن مع الاجتياح الكامل للمدينتين، والذي خلف عشرات القتلى والجرحى من المدنيين، واستمر الحصار حتى يوم 2011/6/17.

حصار باباعمر

تعرّض حي باباعمر في حمص لعدّة حصارات منذ بدء الثورة السورية، بالإضافة إلى عدد كبير من الجرائم الأخرى.

ففي 29 تشرين الأول/أكتوبر 2011، بدأ الجيش السوري بفرض حصار شامل على الحي، واستمر الحصار لمدة أسبوع تقريباً.

ومع منتصف شهر كانون الثاني/يناير 2012 بدأت القوات الحكومية بفرض حصار شامل على حي باباعمر في حمص، حيث منعت وصول أي نوع من الخدمات أو السلع إليه، كما منعت الدخول والخروج إليه، وترافق ذلك مع قصف عنيف غير مسبوق، حول أغلب أجزاء الحي إلى مناطق مدمّرة بالكامل. وتزامن هذا الحصار مع حصار أوسع يشمل معظم أحياء حمص الأخرى.

واستمر الحصار حتى الأول من شهر آذار/مارس 2011، بعد دخول القوات الحكومية إلى حي باب عمرو، بينما استمر الحصار العام على حمص.

حصار تكلخ

في يوم 2011/5/14، قامت قوات الجيش السوري بحصار مدينة تكلخ، المحاذية للحدود اللبنانية، واستمر الحصار مدة أسبوعين على الأقل، رغم أن الجيش أعلن عن انتهاء عملياته في يوم 2011/5/19.

حصار اللاذقية

بدأ حصار مدينة اللاذقية يوم 2011/8/14، حيث قُطعت الكهرباء والماء عن المدينة، بالإضافة إلى منع الدخول والخروج منها، للأفراد والسلع، وبدأت حملة عسكرية استهدفت بشكل أساسي حي الرمل الجنوبي، حيث استخدمت فيه القوات البرية والبحرية، لأول مرة منذ بداية الثورة السورية. ورغم انتهاء العمليات العسكرية في حي الرمل الجنوبي، إلا أن الحصار على اللاذقية استمر لعدة أشهر بعد ذلك.

حصار مدينة حمص

يُعد حصار أحياء مدينة حمص القديمة من أطول فترات العقاب الجماعي الذي شهدته المدن السورية خلال فترة الثورة، حيث بدأ الحصار على المدينة في منتصف شهر يوليو/تموز 2012، وما زال مستمراً حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

وقد شمل الحصار بالإضافة إلى قطع الكهرباء والماء، منع الدخول والخروج من المدينة، وقطع الإمدادات الغذائية والصحية عنها.

حصار أحياء حلب

مع سيطرة قوات الجيش الحر على أجزاء من مدينة حلب، بدأت قوات النظام السوري بفرض حصار على الأحياء التي تقع تحت سيطرة المعارضة، أو التي تقوم بأنشطة مناهضة للحكومة.

فمع منتصف شهر أغسطس/آب 2012 وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، قُطعت خدمات الكهرباء والماء والهاتف عن كل المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة، مثل حي صلاح الدين، وحي طريق الباب، والشعار، والمغاير والصالحية وغيرها.

قطع المعونات الطبية واستهداف المشافي الميدانية

قامت القوات الحكومية بقطع الإمدادات الطبية عن المناطق الثائرة، كما قامت بمنع انتقال الجرحى والمرضى عبر حواجزها الأمنية المنتشرة في كل المدن، كما تعمدت استهداف المشافي النظامية والميدانية على حد سواء، إضافة إلى استهداف سيارات الإسعاف والممرضين والأطباء، فيما يعد جريمة حرب وفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وانتهاكاً صريحاً للقانون الدولي الإنساني.

وقد قامت السلطات السورية في حالات كثيرة بحرمان المتظاهرين المصابين من المساعدة الطبية، كما تعرّض الكثير من المتظاهرين المصابين، ممن سعوا للحصول على رعاية طبية في المراكز الصحية، لمخاطر إلقاء القبض عليهم وانتهاك حقوقهم؛ وهو ما أجبر الكثير من الجرحى على التماس العلاج في عيادات ميدانية بدلاً من اللجوء إلى المستشفيات. وتعرض بعض الأطباء والعاملين في المستشفيات للاعتقال والاضطهاد بسبب مشاركتهم في المظاهرات أو تأييدها أو علاج الجرحى من المتظاهرين. وقامت قوات الأمن في حالات كثيرة بمنع سيارات الإسعاف من بلوغ المصابين، وفتحت النار على عاملين في المجال الطبي وهو ما أدى إلى مقتل عاملين في هذا المجال.

كما تعرض عمال الإغاثة الإنسانية بدورهم للاعتقال والتحرش من جانب الحكومة السورية أثناء محاولة تقديم المساعدة.

ووردت للجنة شهادات عديدة عن قيام أطباء وممرضين موالين للنظام بتعذيب الجرحى ممن يصلون إلى المستشفيات الحكومية.

وبحسب أرقام اللجنة السورية لحقوق الإنسان للفترة التي يُعطيها التقرير فقد قُتل ما لا يقل عن 281 شخصاً نتيجة لمنع أجهزة الجيش والأمن السورية لهم من الوصول للمستشفيات لتلقي العلاج، بينما لا يمكن تقدير عدد الذين فقدوا حياتهم أو أصيبوا بأمراض أو عاهات

دائمة نتيجة لعدم حصولهم على العلاج أو الدواء اللازم، بسبب الحصار المفروض على المدن السورية الثائرة، أو نتيجة لعدم قدرة الطواقم الطبية من الوصول لهم. وسوف نضع تالياً بعض الحالات التي تمّ فيها استهداف المشافي أو الطواقم الطبية، كنماذج للانتهاكات التي قامت بها السلطات السورية خلال فترة التقرير:

استهداف الأطباء والمسعفين:

في 2011/4/8، سُجِّل مقتل أول ممرض خلال فترة الثورة، وهو الممرض موفق حسن الدخل الله، والذي استهدف برصاص الجيش أثناء ممارسته لمهامه الطبية في مدينة درعا.

في 2011/5/25، تمّ إلقاء القبض على الدكتور صخر حلاق، الذي كان يدير عيادة لاضطرابات التغذية، وتوفي بعد يومين حيث كان محتجزاً في قسم للأمن الجنائي في حلب، وعندما أُعيد جثمانه كانت ضلوعه وذراعه وأصابعه مكسورة، وعيناه مفقوعتان، وأعضاؤه التتاسلية مشوهة. ويُحتمل أن يكون قد استُهدف بسبب توقيعه على عريضة تدعو إلى تمكين الأطباء من علاج جميع المصابين، بمن فيهم المحتجون.

وفي 2011/9/7 قامت قوات الأمن باقتحام مستشفى البر في حمص، وقامت باعتقال 18 مصاباً، منهم 5 أشخاص كانوا ما زالوا داخل حجرة العمليات.

في يوم 2011/9/7، قامت قوات الأمن والشبيحة بإطلاق النار على حكم دراق السباعي، المسعف في الهلال الأحمر، أثناء قيامه بتأدية واجبه، فأصيب بشكل بليغ، وتوفي يوم 2013/9/15.

وفي 2011/11/24، أُعيد جثمان معاذ الفارس، المدير الإداري في المستشفى الوطني في تلدو بمحافظة حمص، إلى ذويه بعد أن تُوفي في الحجز نتيجةً للتعذيب.

في 2012/2/14 تعرّض مستشفى البدر في حماه-طريق حلب للقصف بالطيران الحربي.

وفي 2012/4/24، قُتل الطبيب محمد الخضراء، المتطوع في الهلال الأحمر، بعد أن قامت قوات الأمن باستهداف سيارة إسعاف كان على متنها.

وفي 2012/6/22، قُتل المسعف بشار اليوسف، المتطوع في الهلال الأحمر السوري، بعد أن استهدفته قوات الأمن في مدينة دير الزور أثناء قيامه بواجبه.

وفي 2012/9/25 تعرض مشفى الفاتح للاقتحام، في كفرطنا في ريف دمشق من قبل قوات الجيش، وقام باستهداف المرضى والطاقم الطبي، وقام بإحراق المشفى بعد ذلك، ووجدت فيه لاحقاً أكثر من 30 جثة تمّ قتلها بإطلاق النار المباشر.

وفي 2012/10/28، قُتل المسعف فؤاد بويس، المتطوع في الهلال الأحمر، أثناء قيامه بواجبه الإنساني في مدينة دوما، بعد أن استهدفته قوات الأمن والشبيحة أثناء قيامه بعمله.

وفي 2012/11/21 قامت طائرة عسكرية باستهداف مشفى دار الشفاء في منطقة الشعار في حلب ببرميل متفجر، الأمر الذي أدى إلى مقتل ما يقارب من 20 مواطناً، بينهم عدد من أفراد الطاقم الطبي للمشفى.

وفي 2012/12/3 تعرض مشفى الأطفال بدير الزور للقصف، حيث قُتل وجُرح عشرات الأطفال.

وفي 2012/12/21 أكدت المصادر الميدانية مقتل الناشط والممرض محمد خالد الحمصي في كفرطنا بريف دمشق، وقد قُتل الناشط برصاص القوات النظامية وهو يمارس دوره الإنساني في معالجة بعض الجرحى الذين أطلقت عليهم هذه القوات النار خلال مشاركتهم في مظاهرة سلمية خرجت في كفرطنا بريف دمشق.

استهداف المدنيين

منذ انطلاق الثورة السورية في 15/3/2011، قامت القوات التابعة للنظام، من جيش وأجهزة أمن، وميليشيات شعبية تابعة لها، والتي أصبحت تُعرف بالشبيحة، باستخدام القوة المفرطة تجاه المدنيين، واستهداف المناطق المدنية بصورة عشوائية، حيث أدت هذه السياسة إلى مقتل عشرات الآلاف من السوريين خلال العاميين الذين يُغطيها التقرير.

وقد أكّدت الاحداث اليومية التي تشهدها سورية منذ ذلك اليوم، وحتى تاريخ إعداد التقرير أن استهداف المدنيين بصورة مباشرة، والقصف العشوائي للمدن، يتم عبر سياسة ممنهجة ومتعمّدة، تهدف إلى إيقاع أكبر عدد من الضحايا في صفوف المدنيين.

وقد استخدمت القوات الحكومية في مواجهتها للمدنيين كافة أنواع الأسلحة، حيث جرى استخدام الرصاص الحي منذ يوم 18/3/2011 في مدينة درعا، وأدى إلى تسجيل أول حالات القتل المباشر في الثورة.

كما استخدم سلاح القناصة، والذي تم نشره في كل المناطق الثائرة، لتفرض من خلاله خطوط التماس بين الثوار وبين القوات النظامية، أو لفرض الحصار على الأحياء، وقد قُتل برصاص القناصة آلاف من السوريين، حيث يُقدّر العدد بحوالي 5000 سوري، معظمهم في مدينتي حمص وحلب، يليها ريف دمشق ودير الزور. وفي كل الحالات التي تمّ رصدها لمن تم قتلهم من قبل القناصة، فقد استهدف أشخاص مدنيون، أثناء ممارستهم لحياتهم اليومية العادية.

وأثناء اجتياح محافظة اللاذقية في بداية شهر أغسطس/آب 2011، سُجل استعمال القوات البحرية لقصف المدنيين في مخيم الرمل الفلسطيني وما حوله.

كما لم تتوان القوات الحكومية عن استخدام الأسلحة الثقيلة على نطاق واسع لمواجهة المدنيين، ولقصف المناطق المدنية على نطاق واسع، فقد سُجل استخدام المدرعات والدبابات بعد عدة أيام من انطلاق الثورة، فيما بدأ القصف بالطيران الحربي والمروحي مع بداية عام 2012، وأصبح بعد ذلك حدثاً يومياً في معظم المحافظات السورية.

وفي منتصف عام 2012، بدأت القوات الحكومية باستخدام القصف بالمدافع الرشاشة من الطائرات المروحية (الهليكوبتر)، حيث كانت تقوم الطائرات بالتحليق فوق المناطق النائية، وتقوم بإطلاق النار بشكل عشوائي على المدينة، من أجل إيقاع أكبر عدد من الخسائر.

وفي شباط/فبراير 2012 سجّل استخدام أول صاروخ سكود ضد المدنيين، في حي باباعمر في حمص، وفيما بعد، ومع نهاية عام 2012 دأبت القوات الحكومية على استخدام هذه الصواريخ بشكل شبه يومي على المناطق الشمالية، وخاصة حلب وإدلب. حيث تُطلق هذه الصواريخ من اللواء 115 المتمركز في منطقة القلمون في ريف دمشق.

وتقوم صواريخ سكود بإحداث تدمير شامل على مساحة كيلومتر مربع تقريباً، ولا يمكن تحديد أهدافها بدقة، وبالتالي فإنّها تُطلق لإحداث أكبر ضرر ممكن.

وفي عدد غير محدد، فتحت القوات الحكومية الرصاص الحي على المتظاهرين السلميين، فقتلت أعداد كبيرة، وقد حصلت هذه الحالات في عدد كبير ومتكرر من المظاهرات في كل المدن السورية، كما حصلت أثناء تشييع القتلى.

وفي عدد غير محدد أيضاً، قامت قوات الجيش والأمن والقوات الموالية لها، إلى تنفيذ إعدامات ميدانية على حواجز الأمن، أو أثناء الاقترحات للمدن، حيث يتم اعتقال مجموعة من الأشخاص، ويتم إطلاق النار عليهم من مسافات قريبة.

ووفقاً للأقوال التي قدّمها عدد كبير من المنشقين عن الجيش وأجهزة الأمن السورية، فإنّ الأوامر التي يحملها الجنود تؤكد على ضرورة وقف المظاهرات السلمية "بأي طريقة"، كما أن القوات التي كان يتم توجيهها لوقف التظاهرات لم يجر تزويدها إلا بالأسلحة المميّنة، وهو أمر اعترف به رئيس الجمهورية في خطابه أمام رئاسة الوزراء في 2011/4/16، ولكنه عزا أعمال القتل التي تمت حتى ذلك التاريخ إلى ضعف جهاز الشرطة، والذي لم يُهيأ لمواجهة المظاهرات، حسب قوله!

وفي كل الأحوال التي قامت فيها القوات الحكومية بأعمال القتل العمد للمدنيين، سواء أكانوا مازة أو متظاهرين، أو حتى أشخاصاً في بيوتهم أو على شرف منازلهم، لم يثبت أنّ هؤلاء السكان يشكّلون أي خطر أو تهديداً لقوات الأمن أو غيرها.

وتالياً نماذج لبعض حوادث القتل العمد واستخدام القوة المفرطة والقتل خارج إطار القانون خلال أحداث الثورة السورية منذ 15 آذار/ مارس 2011 وحتى نهاية عام 2012.

- في مدينة درعا، قتلت قوات الأمن أربعة أشخاص على الأقل، في 2011/3/18، حيث كان هؤلاء الأشخاص يتظاهرون في مظاهرة سلمية، وكان الأشخاص الأربعة هم أول القتلى من المدنيين خلال الثورة، وجميعهم قُتل برصاص حيّ تم توجيهه لهم في مناطق قاتلة. وفي يوم 2011/3/23، قُتل سبعة آخرون في نفس المدينة، عندما داهمت قوات الأمن المسجد العمري بالمدينة الذي كان المتظاهرون قد احتلوا داخله فيه.
- في 2011/4/17 نُظمت احتفالية بعيد الجلاء في باب السباع، ولكن الشبيحة قاموا بإطلاق النار على الاحتفالية، وقتلوا 8 أشخاص، في يوم 4/18 شيعت حمص القتلى، ثمّ توجّه المشيِّعون إلى ميدان الساعة الجديدة حيث أعلنوا عن اعتصام احتجاجي. اقتحمت قوات الجيش والأمن ساحة الاعتصام في ساعات الفجر، فقتلت وجرحت العشرات عند الفجر.
- في 2011/4/18، اقتحمت قوات الجيش والأمن اعتصاماً سلمياً كان مقاماً في ميدان الساعة الشهير في مدينة حمص، فقتلت وجرحت العشرات عند الفجر.

- في بلدة جسر الشغور، قتل قناصة من قوات الأمن حوالي 25 مشيعاً في جنازة باسل المصري، يوم 2011/6/4، حسبما ورد، كما أصيب كثيرون آخرون، ومن بينهم أحد مسعفي الهلال الأحمر كان برفقة أحد المصابين.
- وفي 2012/1/12 استهدفت قذيفة أطلقتها قوات الجيش السوري مظاهرة مسائية خرجت للتنديد بالمجزرة التي ارتكبتها قوات النظام في حي الجورة، مما أدى لمقتل ما لا يقل عن عشرين متظاهراً، وجرح العشرات الذين تم اسعافهم الى مشفى النور، حيث قامت قوات النظام بمهاجمة المشفى؛ محاولاً خطف جنث الشهداء والجرحى، إلا أن الجيش الحر تصدى لهم.
- وفي 2012/1/21، قامت قوات الجيش بالهجوم على موكب مشيعيين في مدينة دوما، وقامت بإطلاق الرصاص الحي عليهم، مما تسبب في مقتل 4 أشخاص، وجرح آخرين.
- وفي 2012/1/28 تم استهداف موكب مشيعيين في الحويجة في حماه، مما أدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى.
- وفي 2012/2/7 قامت قوات الجيش بإطلاق النار على المشيعيين في مدينة إدلب،
- وفي 2012/3/1 قامت قوات الجيش بإطلاق النار على المشيعيين في مدينة دوما، فقتلت 3 أشخاص وجرحت آخرين.
- وفي 2012/5/21 أطلقت النار على المشيعيين في نهر عيشة
- وفي 2012/6/30 تمّ استهداف مشيعيين لجنازة في زملكا بجانب مسجد التوبة، بتفجير سيارة مفخخة كانت تقف في الطريق، مما أدى إلى مقتل حوالي 70 مشيعاً، وجرح مئات آخرين.
- وفي 2012/8/7 تم إطلاق النار على مشيعيين في مدينة إدلب، مما أدى لمقتل عدة أشخاص من المشيعيين.

التدمير الواسع: سياسة القصف العشوائي بالطائرات والصواريخ

منذ الشهر الثاني للثورة، بدأت القوات الحكومية باستخدام قذائف المدفعية، والهاون، وراجمات الصواريخ لاستهداف مناطق بأكملها، بعد أن كانت في الشهور الأولى تقوم باستهداف المتظاهرين، أو تقوم بحملات اعتقال في المناطق الثائرة.

وتوسّعت أعمال القصف لاحقاً، لتشمل مدن عديدة، ولتحوّل بعض الأحياء في حمص وحلب على وجه الخصوص إلى مناطق مدمّرة بالكامل، تشبه آثار الدمار الذي حلّ بعد الحرب العالمية الثانية.

ومنذ بداية عام 2012، بدأت القوات الحكومية باستخدام الطائرات المقاتلة لقصف المدن السورية المختلفة، حيث شمل هذا القصف معظم المدن الثائرة، وبشكل خاص في محافظتي حمص وحلب، كما شمل أيضاً دير الزور وإدلب ودرعا وريف دمشق.

كما بدأت القوات الحكومية باستخدام صواريخ سكود مع نهاية عام 2012 لقصف المدن، وخاصة المناطق الشمالية.

وسوف نعرض إلى نماذج من الأحياء التي شملها دمار واسع وبشكل كبير.

حي بابا عمرو، حمص

تعرّض حي بابا عمرو في حمص إلى الحصار من قبل القوات الحكومية مع نهاية عام 2011، حيث بدأت هذه القوات بقصف الحي بشكل مستمر منذ ذلك الحين، وحتى نهاية شهر شباط/فبراير 2012، مستخدمة في ذلك الصواريخ والراجمات وقذائف الهاون على مدار الساعة، وفي الأيام الأخيرة من شهر شباط/فبراير بدأت القوات الحكومية باستخدام الطائرات المروحية لقصف الحي، لأول مرة منذ انطلاق الثورة السورية.

وقد أدّى هذا القصف المستمر إلى تحويل الحي الذي كان يقطنه من قبل حوالي 35 ألف نسمة إلى مدينة أشباح، وتحويل كل المباني في الحيّ إلى أنقاض.

أحياء حمص القديمة

تعرّضت أحياء حمص القديمة إلى دمار واسع، نتيجة للقصف المستمر من قبل قوات الجيش والمليشيات المتعاونة معها، حيث تمّ تدمير أجزاء كبيرة من أحياء جورة الشياح، والقراييص، والقصور، والخالدية، وحي باب تدمر، وباب التركمان، وباب هود، وباب الدريب، والباب المسدود، وصلبية العصياتي، وحي الورشة، وحي الصفصافة، والسوق التجاري الأثري، ووادي السايح، وحي بستان الديوان. بالإضافة إلى حي الخالدية، وجورة الشياح، والقصور، والقراييص، والحميدية.

وقد حصل التدمير في هذه المناطق على مراحل، كان أبرزها في مرحلة الحصار الأول، والذي بدأ في شهر كانون الثاني/يناير 2012، واستمر حتى سقوط حي باباعمر وبيد الجيش السوري في 2012/3/1، والمرحلة الثانية مع بدء الحصار الكبير لحمص في 2012/6/9، والذي ما زال مستمراً حتى كتابة هذا التقرير.

وفي خلال هذه الفترات، استمرّ قصف الهاون والقصف المدفعي، وقذائف الدبابات وصواريخ الرجمات، بالسقوط المستمر على هذه الأحياء، مما أدى إلى تهجير معظم سكانها، وتدمير وإصابة كل مبانيها، إضافة إلى آلاف القتلى والجرحى الذين سقطوا على مدى هذه الشهور من القصف المتواصل.

حي صلاح الدين، حلب

مع دخول الجيش الحر إلى حلب في أغسطس/آب 2012، قامت القوات الحكومية بحصار حي صلاح الدين، وقصفه بشكل متواصل، حتى نهاية شهر سبتمبر 2012، الأمر الذي أدى إلى نزوح معظم أهالي الحي، وتحويل مبانيه وشوارعه إلى أنقاض.

حي كرم الجبل، حلب

في نوفمبر 2012 قامت القوات الحكومية باستهداف حي كرم الجبل بالصواريخ والقصف المستمر، وهو الأمر الذي استمر لأشهر، وأدى حسب تقديرات الأهالي إلى دمار أكثر من ثلثي الحي.

استخدام الأسلحة المحرمة دولياً

خلال عملية تصديدها للثورة الشعبية في سورية، استخدمت القوات الحكومية عدداً من الأسلحة المحرمة دولياً، وقد جرى استخدام هذه الأسلحة في عدّة مناطق، وبشكل متكرر خلال فترة التقرير.

بتاريخ 2012/10/9، صوّر النشطاء في بلدة التمانعة في ريف إدلب طائرات الميغ وهي تلقي قنابل يعتقد أنها عنقودية، ثمّ جمعت بقايا القنابل لاحقاً، حيث أكّد الخبراء العسكريون أنها لقنابل عنقودية.

وفي 2012/10/19 نُصفت مدينة معرّة النعمان بالقنابل العنقودية، وتمّ تصوير بقايا القنابل، والتي تسبب بمقتل 4 أشخاص وجرح آخرين. وفي نفس اليوم، وفي بلدة الترح المجاورة لمعرة النعمان أُلقيت قنابل عنقودية على البلدة، سقط بعضها ولم ينفجر، وتمّ تصوير هذه القنابل، وبقايا القنابل التي انفجرت.

وفي 2012/10/19 وفي 2012/10/23 نُصفت الغوطة الشرقية في ريف دمشق بقنابل عنقودية، وتمّ تصوير بقايا القنابل في كل مرة.

وفي 2012/11/16 قصف البويضة الشرقية في حمص بالقنابل العنقودية، حيث صوّر النشطاء لحظة إلقاء القنابل، وتمّ جمع بقايا القنابل وتصويرها.

وفي 2012/11/28 قام النشطاء الإعلاميون في منطقة كنسبا في ريف اللاذقية بتصوير لحظة إسقاط طائرة عسكرية لقنابل عنقودية على المنطقة، كما قاموا بتصوير بقايا القنابل، والتي أكّد الخبراء العسكريون أنها لقنابل عنقودية.

وفي 2012/12/10 ألقت طائرة عسكرية قنابل عنقودية على مدينة تلبيسة في حمص، وقام النشطاء بتصوير لحظة إسقاط القنابل وتصوير بقاياها بعد انفجارها.

وفي 2012/12/28 أُلقت طائرة عسكرية قنابل عنقودية على منطقة سلمى في اللاذقية، وقام النشطاء بتصوير لحظة إطلاق القنابل، كما صوّروا بقايا هذه القنابل.

وفي يوم 2012/10/17 صوّر نشطاء لحظة إلقاء طائرة عسكرية لقنابل على مدينة تفتناز في شمال إدلب، قال الخبراء بأنها قنابل عنقودية، وتكرّر القصف بالقنابل العنقودية على تفتناز يوم 2012/11/14، وتم تصويره أيضاً.

وفي يوم 2012/11/25 أُلقت طائرة ميغ قنابل عنقودية على بلدة دير العصافير في ريف دمشق، مما تسبب في مقتل 10 أطفال، وقد جُمع بقايا القنابل، كما صوّرت لحظة إلقاء القنابل من الطائرة.

فيما أشارت تقارير لمنظمات دولية أن المخلفات التي تظهرها مقاطع الفيديو التي بثّها النشطاء في هذه المناطق تعود إلى عبوات القنابل العنقودية من طراز "RBK 250"، والقنابل الصغيرة طراز "AO-1Sch".

كما تشير الأدلة إلى أن قوات الحكومة السورية أطلقت قذائف قنابل عنقودية من عيار 122 ملم تحتوي على ذخائر صغيرة باستخدام قاذفة صواريخ متعددة الفوهات من نوع غراد BM-21، وهو نظام يتم تحميله على شاحنة، ويستطيع إطلاق 40 صاروخاً في وقت واحد تقريباً، بمدى يصل إلى ما بين 4 إلى 40 كيلومتراً. وقاذفات صواريخ غراد معروفة بعدم قدرتها على إصابة أهدافها نظراً لافتقارها لنظام توجيه.

وأشارت منظمة هيومن رايتس ووتش إلى أن لديها تقارير بأن الجيش السوري قد استخدم الأسلحة الحارقة في منتصف تشرين ثاني/نوفمبر 2012 في أربعة مواقع على الأقل: داريا بريف دمشق، ومعرّة النعمان في إدلب، وبييلا بريف دمشق، والقصير في حمص.

زرع الألغام المحرمة

ما تزال الألغام الموجهة ضد الأفراد تشكل خطراً كبيراً على حياة المدنيين في سورية، فقد أشار التقرير السنوي للحملة الدولية لحظر الألغام الارضية إلى أن سورية هي الدولة الوحيدة التي رُصد فيها استخدام الألغام المضادة للأفراد في عام 2012.

بعد المواجهات التي شهدتها منطقة جسر الشغور في شهر حزيران/يونيو من عام 2011، قامت القوات الحكومية بزرع المنطقة الحدودية مع تركيا بألغام روسية مضادة للأفراد، وهي الألغام التي حظرت استخدامها معاهدة حظر الألغام لعام 1997، والتي تحظر بشكل شامل وتام استخدام وإنتاج وتجارة وتخزين الألغام المضادة للأفراد.

وأفادت شهادات من مواطنين في هذه المناطق في بداية عام 2012 أنهم رأوا الجيش السوري يزرع ألغاماً في الحسانية ومنطقة الدروند وجفتك، على امتداد دروب وطرق يعبرها اللاجئين حتى يصلوا إلى تركيا. وقد أبلغ الجيش آنذاك أصحاب المزارع الواقعة على الحدود أن دخول منطقة البساتين هذه يتطلب إنذاراً خاصاً من الجيش، لكن لم يقل لهم إن المنطقة ملغمة.

وفي 2012/3/13 أصيب ستة متطوعين سوريين على الحدود السورية التركية كانوا يحاولون إزالة ألغام مضادة للأفراد هناك.

وفي 2011/11/1 صرّح مسؤول في الحكومة السورية لوكالة أنباء أسوشيتد برس: "أن سورية اتخذت إجراءات للسيطرة على حدودها، بما في ذلك زرع الألغام". وفي 9 آذار/مارس نشرت صحيفة "واشنطن بوست" صورة لألغام مضادة للأفراد طراز (بي إم إن - 2) وألغام مضادة للمركبات طراز TMN-46 قالت إن الجيش السوري قد زرعها على مشارف قرية هيت السورية قرب الحدود مع شمالي لبنان، ثم نزعها نشطاء سوريون ولبنانيون.

استهداف وسائل الإعلام واستهداف الإعلاميين

قامت الحكومة السورية باستهداف وسائل الإعلام على نطاق واسع منذ بدء الثورة السورية، فقد مُنعت وسائل الإعلام الدولية من الدخول إلى سورية، وعندما سُمح لبعض وسائل الإعلام بالدخول، لم يُسمح لهم بالعمل بحرية للوصول إلى المعلومة.

ولم تكتفِ الحكومة السورية بمنع وسائل الإعلام من الدخول، ولكن تمّ استهداف الصحفيين بشكل مباشر، سواء من خلال القتل أو من خلال الاعتقال، حيث قُتل واعتُقل عدد من الصحفيين الأجانب، إضافة إلى استهداف عدد كبير من الصحفيين السوريين.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن معظم الصحفيين السوريين الذين تمّ اعتقالهم أو قتلهم خلال الثورة، هم من الصحفيين المواطنين، وهم من غير العاملين أو المسجلين في سجلات الصحفيين المهنيين، ولكنهم كانوا يقومون بتصوير الأحداث، ونقل الأخبار إلى وسائل الإعلام المختلفة. ولا تشمل التقارير الدولية هؤلاء النشطاء الإعلاميين، والتي تكتفي بتسجيل أرقام الصحفيين الذين يعملون بأجر في وسائل إعلامية مسجلة.

ويعتمد هذا التقرير تعريف الصحفي باعتباره الشخص الذي يُمارس مهنة الصحافة، إما منطوقة أو مكتوبة، ويقوم عمله على جمع ونشر المعلومات في وسائل الإعلام المختلفة. وبالتالي فيشمل هذا التعريف الصحفيين العاملين بأجر أو العاملين بشكل طوعي، الملتمزين مع مؤسسة إعلامية واحدة، أو غير الملتمزين.

وقد بلغ العدد الكلي للصحفيين الذي قتلوا في سورية خلال فترة التقرير 109 صحفياً.

وجنباً إلى جنب مع استهداف قوات الأمن السورية للصحفيين بالقتل والاعتقال، فقد قامت الحكومة السورية باستخدام وسائل الإعلام الحكومية وشبه الحكومية في الترويج لأعمال القتل، حيث قام التلفزيون الرسمي، وقناة الدنيا شبه الرسمية، والتي يملكها ابن خال الرئيس، ببث برامج عديدة دعا فيها المشاركون والمتحدثون إلى قتل كل المتظاهرين، وفي حالات عديدة دعا متحدثون على القناة إلى قتل مليون شخص إذا اقتضى الأمر، أو

لضرب المحتجين بكل الأسلحة، وتدمير البيوت فوق رؤوسهم، إلى غير ذلك من التحريض.

وفي تغطيتها لمجزرة داريا، والتي وقعت يوم 2012/8/28، قامت مراسلة قناة الدنيا ميشلين عازر بعمل تقرير عن المجزرة، حيث كانت تنتقل فوق الجثث، وقامت بمحاورة طفلة كانت تنام في حضان أمها التي قُتلت في المجزرة، وكانت تحاول أن تأخذ منها كلمات وهي في هذه الحالة، في تقرير وصفه الإعلام العالمي بأنه صادم!

وقد حرص الإعلام السوري على القيام بإعداد تقارير من مناطق مختلفة في سورية، وبشكل شبه يومي، ليلتقي فيه مع مواطنين، فيما يظهر أنه بشكل عفوي، لكن الأفلام التي صورها نشطاء إعلاميون كانت تظهر الشبيحة والجيش الذين يقومون بمرافقة مراسلي الإعلام، ويقفون خلف الكاميرات، من أجل إجبار الناس على الإدلاء بتصريحات مؤيدة لرواية الحكومة.

وبالإضافة إلى التحريض على القتل، فقد استُخدم الإعلام السوري الرسمي في عرض اعترافات السجناء والمعتقلين، وكان إعلاميو هذه القنوات يقومون بإجراء المقابلات مع الضحايا بعد خضوعهم للتعذيب الشديد، وفقاً لما قاله إعلاميون منشقون، أو أشخاص ظهروا على هذه القنوات ثم أفرج عنهم لاحقاً.

كما قامت السلطات السورية بالتضييق على نشطاء المجتمع المدني العاملين في مجال حرية الرأي والتعبير، سواء بالاعتقال أو منع توزيع المطبوعات، إضافة إلى الانتهاكات الأخرى القائمة من العقد الماضي.

فقد قامت السلطات السورية في 2011/11/30 باعتقال الناشطة في المركز السوري لحرية الرأي والتعبير رزان الغزاوي عندما كانت متوجهة إلى الأردن لحضور مؤتمر عن حرية الصحافة، وقُدِّمت للمحاكمة بعد أسبوع، ووجهت لها السلطات تهمة إثارة النعرات الطائفية، ونشر المعلومات الكاذبة وإضعاف الشعور القومي؛ وأفرج عنها في

2011/12/19، قبل أن يُعاد اعتقالها في 2012/2/16، ويفرج عنها بعد ذلك في 2012/2/18.

وفي 2012/2/17 قامت قوات الأمن السورية باعتقال مازن درويش، مدير المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في العالم العربي، بالإضافة لزوجته يارا بدر، ورزان غزاوي، وحسين غرير، وهاني زيتاني، وسناء زيتاني، وريتا ديوب، وجوان فرسو، وهنادي زحلوط، وسام الأحمد، وميادة خليل، ومها السبلاتي. وقد أُفرج عن معظم المعتقلين بتاريخ 2012/5/12، وبقي كل من مازن درويش وحسين غرير، وهاني زيتاني رهن الاعتقال.

هذا وقد استمر اعتقال المدونة السورية طل الملوحي، والتي اعتقلت بتاريخ 2009/12/27، وما تزال رهن الاعتقال حتى الآن.

وتالياً سوف نعرض إلى نماذج من الحالات التي تمّ فيها اعتقال أو استهداف الصحفيين الأجانب أو السوريين:

في يوم 2011/3/29، تم اعتقال الصحفي الأردني سليمان الخالدي، وهو مدير مكتب وكالة الأنباء الدولية رويترز، حيث تعرّض للتعذيب والإهانة، وشاهد عدداً كبيراً من حالات التعذيب، قبل أن يُفرج عنه بعد عدة أيام.

وبتاريخ 2011/11/20، تم اعتقال فرزات يحيى الجربان، وهو تقني بث فضائي ومصور، في بلدة القصير بحمص من قبل أفراد من المخابرات السورية، ثم عُثر على جثته في اليوم التالي مرمية في شارع عام، وقد فقئت عيناه، كما كانت آثار التعذيب واضحة على جسده.

وبتاريخ 2011/12/15، قتل المصور حمزة خالد العامر، بعد استهدافه بقذيفة "آر بي جي" وهو يصوّر اقتحام الجيش لبلدته شمسين بحمص.

وبتاريخ 2011/12/22 قتل باسل السيد نتيجة إطلاق رصاص عشوائي، وقد كان باسل يقوم بوثق إطلاق النار عليه قبل مقتله، وقد قام زملاؤه بنشر فيديو على اليوتيوب يوثق اللحظات الاخيرة قبل دفنه.

وأثناء اقتحام قوات الأمن لحي الرستن بحمص بتاريخ 2011/12/28، قُتل المصوّر معاوية ابراهيم أيوب، وقد كان هو الآخر يقوم بتصوير آخر لحظاته، وتمّ نشر المقطع الذي كان يصوره على اليوتيوب.

وبتاريخ 2012/1/11، قُتل جيل جاكبيه مصور فرنسي من قناة "فرانس 2" التلفزيونية الفرنسية إثر انفجار قذيفة مدفعية في حي عكرمة بحمص خلال زيارة لتغطية أخبار حمص بتصريح من الحكومة السورية، وقد تحدّث زملاؤه لاحقاً عن إطلاق القذيفة من مكان تسيطر عليه القوات الحكومية، وأن القوات المرافقة لهم اختفت من حولهم قبل دقائق من سقوط القذيفة.

وفي أثناء حصار حي بابا عمرو في حمص والقصف العشوائي عليه، قُتل المصوّر رامي السيد بتاريخ 2012/2/21، وهو من أشهر المصوّرين في الثورة السورية.

وفي اليوم التالي لمقتل السيد، قُتل المصور ريمي أوшлиك، وهو فرنسي الجنسية، أثناء القصف على حي بابا عمرو، كما قُتلت معه الصحفية الأمريكية ماري كولفن.

وفي 2012/3/9، اعتقلت السلطات السورية الصحفيين الأتراك آدم اوزكوس وحميد جوسكون، حيث بقيا رهن الاعتقال لمدة شهرين، وأفرج عنهما في 2012/5/12 بواسطة إيرانية،

وبتاريخ 2012/4/9، قُتل المصور في قناة الجديد اللبنانية علي شعبان، بعد أن تعرّض فريق القناة لإطلاق نار من قبل الجيش السوري، بحسب ما أعلنت عنه القناة نفسها، وهي

قناة مؤيدة للنظام، حيث قال مراسل القناة الذي كان برفقة المصور إنهم أبلغوا الجيش بأنهم صحفيون من قناة الجديد، ولكن الجيش باغتهم بإطلاق النار.

وفي 2012/4/17 اعتقلت قوات الجيش خالد محمود قبيشو، وهو مصور صحافي، وتمّ إعدامه بدهسه بشكل متكرر بدبابة، وتمّ تصوير مشهد الإعدام عن بعد من قبل أحد النشطاء، وتمّ بثّه على اليوتيوب.

وبتاريخ 2012/4/13، تم اعتقال حسن محمد أزهرى، وهو إعلامي مواطن في مدينة اللاذقية، حيث نُقل إلى أحد سجون المخابرات في دمشق، وقُتل بتاريخ 2013/5/17 تحت التعذيب، وسُلّمت جثته إلى ذويه يوم 2012/6/11.

وأثناء القصف العشوائي الذي كانت تقوم به قوات الجيش لحمص القديمة، قُتل المصورّ باسل شحادة إثر سقوط قذيفة هاون بتاريخ 2012/5/28. وكان باسل شحادة معدّ أفلام وثائقية، ترك دراسته في الولايات المتحدة في جامعة سيراكيوز، وعاد إلى سورية من أجل تصوير الانتهاكات التي تقوم بها السلطة ضد المحتجين.

وفي 2012/7/19، قُتل محمد الحصني، وهو مصور ومدير مركز حي القصور الاعلامي في حمص، خلال القصف العشوائي الذي كان يتعرض له الحي.

وفي 2012/8/4 أعلن بيان صدر على الإنترنت عن تبني جبهة النصرة المرتبطة بالقيادة لقتل الإعلامي محمد السعيد، المذيع في التلفزيون السوري الرسمي، والذي خطف منتصف شهر تموز/يوليو 2012.

وفي 2012/8/13 أعلنت صحيفة واشنطن بوست عن فقدانها الاتصال بالصحفي الأمريكي المستقل أوستن تايس، والذي قُعد الاتصال به أثناء تواجده في سورية ضمن الأراضي التي يُسيطر عليها النظام.

وبتاريخ 2012/8/20، قُتلت الصحفية اليابانية ميكا ياماموتو نتيجة استهدافها من قبل قوات الجيش النظامي في حي سليمان الحلبي في حلب .

وفي نفس المعركة التي قُتلت فيها الصحفية ياماموتو، تعرّض المصور التركي جنيد أونال ومراسل قناة الحرة الأردني بشار فهمي إلى جروح، واعتقلا بعدها، حيث أُفرج عن أونال يوم 2012/11/16 بعد وساطة وفد برلماني تركي، بينما بقي فهمي رهن الاعتقال، ولا تُعرف أي معلومات عنه، سوى التي أدلى بها أونال بعد الإفراج عنه، والتي تُفيد باعتقالهما معاً من قبل السلطات السورية.

وفي 2012/9/9، قُتل المخرج السوري تامر العوام برصاص القوات السورية في حلب .

وفي 2012/10/23، قُتلت الناشطة الإعلامية فاطمة خالد سعد في أحد الفروع الأمنية التابعة لإدارة المخابرات العامة في مدينة دمشق نتيجة تعرضها للتعذيب.

وبتاريخ 2012/11/2 قُتل حسان حيدر الشيخ حمود، وهو ناشط إعلامي ومؤسس قناة تلفزيون تلبيسة على اليوتيوب، أثناء تصويره القصف على قرىتي السعن وحوش حجو المجاورتين لمدينة تلبيسة في ريف حمص.

اللجوء والنزوح: الهرب من الموت والاعتصاب

منذ بدء الثورة في سورية في آذار/مارس 2011، هجر حوالي ثلاثة ملايين شخص بيوتهم، وغادروا إلى مناطق أخرى داخل أو خارج سورية.

وتشير أرقام الأمم المتحدة إلى أن اللاجئين حتى نهاية عام 2012 قد بلغوا حوالي مليون سوري، يتوزعون في كل من تركيا والأردن ولبنان، بالإضافة إلى تواجد أعداد منهم في مصر والعراق ودول أخرى.

إلا أن الأرقام التي تُعلنها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لا تشمل السوريين الذين نزحوا داخل الأراضي السورية، والذين يُقدّر عددهم بحوالي مليون ونصف شخص، ولا تشمل أولئك الذين لم يقوموا بالتسجيل مع المفوضية كلاجئين، حيث انتقل آلاف من السوريين للعيش في دول الجوار، دون أن ينتقلوا للعيش في المخيمات.

ويحسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين فإنّ القصف المستمر الذي أدى إلى تدمير البيوت، أو جعل الحياة مستحيلة، والمجازر المنظمة في مختلف المدن، والحصار المستمر، وقطع الخدمات والسلع الأساسية، كانت كلها أسباب دفعت السوريين للجوء، لكن الخوف من الاعتصاب على وجه الخصوص، والذي مارسته قوات الأمن والشبيحة على نطاق واسع، كان الدافع الأساسي للهجرة، وخاصة في محافظة حمص.

ولم تكف القوات السورية بالتسبب بمعاناة اللاجئين، إلا أنها قامت بإطلاق النار في حالات متكررة تجاه اللاجئين أثناء محاولتهم عبور الحدود، فقد قامت قوات الجيش بإطلاق النار على مجموعات من اللاجئين كانوا يحاولون عبور الحدود السورية الأردنية في بداية حزيران/يونيو من عام 2012. وفي نفس الشهر، قالت الحكومة الأردنية إنّ قواتها عبرت الحدود السورية، لإنقاذ عائلة سورية كانت قد وصلت إلى الحدود، فبدأت قوات الجيش السوري بإطلاق النار عليها.

كما قامت قوات الجيش بوضع الألغام في المناطق الحدودية الشمالية، وخاصة بعد استهداف منطقة جسر الشغور الحدودية، وقد أدت هذه الألغام إلى عشرات الضحايا في صفوف المدنيين عند محاولتهم قطع الحدود.

وقد قامت كل من الأردن وتركيا بفتح حدودهما للاجئين من سورية، فيما تعرّض اللاجئون إلى العراق إلى مضايقات من طرف الحكومة، والتي أغلقت الحدود في وجه القادمين، وفي عدّة حالات قامت بإطلاق النار عليهم ليعودوا إلى داخل الأراضي السورية، ولم يُسمح إلا لبضع آلاف منهم بالدخول، فيما تعرّض اللاجئون السوريون في لبنان إلى مضايقات واعتداءات وخطف من حزب الله، ومن مجموعات مسلحة قريبة منه.

ويعيش اللاجئون السوريون في تركيا في 14 مخيماً، تقع في أربع محافظات حدودية، هي هاتاي، غازيانتيب، كيليس وأورفا، فيما مُنح من لديه جواز سفر تأشيرات دخول لمدة 3 شهور تسمح لهم بحرية التحرك في تركيا، لكنها لا تعطيهم الحق في أي شكل من أشكال الدعم، ويتم تجديد هذه التأشيرة في مراكز الأمن التركية.

وفي العراق وصل حوالي 100 ألف لاجئ حتى نهاية عام 2012، أكثر من 90% منهم في منطقة كردستان العراق، والتي لا تتبع إدارياً للحكومة العراقية المركزية. ويُعاني اللاجئون السوريون من أوضاع معيشية صعبة في مخيمات اللجوء بشكل عام، حيث لم تقدّم المنظمات الدولية المساعدات اللازمة، وتقدّم الخدمات بحدودها الدنيا. رغم أن الأوضاع في المخيمات في تركيا والأردن في عام 2012 قد تحسّنت مقارنة مع نظيرتها في عام 2011.

وفي معظم المخيمات في تركيا، لا تتوفّر المياه داخل المخيمات، مما يضطر اللاجئين إلى الذهاب إلى القرى المجاورة من أجل الحصول على المياه، بينما يتم تقديم المياه في مخيم الزعتري في الأردن عبر خزانات (صهاريج)، ولكنها لا تتوفّر بشكل دائم.

كما تُعاني المخيمات من نقص شديد في الخدمات الصحية، مما أدى إلى انتشار الأمراض داخلها، ووفاة عدد من اللاجئين، وخاصة من الأطفال والحوامل.

ويُعاني اللاجئون في الأردن من رداءة نوعية الخيم التي قدّمتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ففي الأردن يقع مخيم الزعتري في منطقة صحراوية، قد تبلغ فيها درجة الحرارة في الصيف إلى 50 درجة مئوية وأكثر، ويكون المخيم في معظم أيام العام عُرضة للرياح المحمّلة بالرمل، والتي كثيراً ما انتزعت خيم اللاجئين.

أما في فصل الشتاء فيكون المخيم عرضة للسيول والبرد الشديد، حيث تصل درجة الحرارة إلى ما دون الصفر، دون وجود مواد للتدفئة.

وفي 2012/8/15 توفي طفلان سوريان في مخيم الزعتري بسبب الأتربة التي حملتها الرياح الشديدة التي هبّت على المخيم.

وفي 2012/11/11 اجتاحت السيول المخيم، فانتزعت كل خيامه، وأصيب عدد من اللاجئين بجروح.

وفي 2012/11/28 توفي طفلان أعمارهما دون العام الواحد نتيجة للبرد الشديد في مخيم الزعتري.

وفي 2012/12/4 توفي ثلاثة أطفال في المخيم بسبب البرد الشديد.

أما في تركيا، فتبدو الأمور أفضل حالاً من ناحية الخدمات العامة، نظراً لإمكانيات الدولة الاقتصادية مقارنة مع الأردن، إلا أن المخيمات ما زالت تعاني من نقص في الخدمات، من كهرباء وماء، كما أن الخيام في بعض المخيمات لم تصمد أمام الثلوج التي ضربت المخيمات في شتائي 2011 و2012.

ورغم الأوضاع المعيشية الجيدة نسبياً بالنسبة للاجئين في المخيمات، والأوضاع القانونية الميسرة بشكل عام للسوريين، إلا أن اللاجئين السوريين في تركيا عانوا بشكل كبير من التهديدات الأمنية التي شكّلها النظام حتى وهم هناك، حيث قامت أجهزة الأمن السورية باختطاف عدد من السوريين اللاجئين من داخل الأراضي السورية، حيث تعرّضوا للاعتقال أو القتل.

ففي 2011/8/29 تمّ اختطاف العقيد حسين الهرموش قائد ومؤسس لواء الضباط الأحرار من داخل الأراضي التركية، مع 13 ضابطاً آخر، وفي يوم 2011/9/15 ظهر الهرموش على شاشة قناة الدنيا في مقابلة يُعلن فيها ندمه عما فعله، وقد ظهرت عليه آثار الإرهاق والتعب، وكانت هذه هي المرة الأخيرة التي يظهر فيها، ولم يُعرف مصيره إلى الآن. ورغم نفي السلطات التركية ضلوعها في هذه الحادثة، وفي حوادث أخرى، إلا أنها لم تعلن عن نتائج أي تحقيق في هذا الموضوع، أو تعطي تفسيرات له.

وفي مصر يعيش أكثر من 50000 لاجئ (حتى نهاية 2012)، ولكن معظمهم غير مسجل كلاجئ مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ويعيشون بإقامات اعتيادية، مستفيدين من كون السوري لا يحتاج إلى فيزا، ويمكن أن يُقيم لثلاثة أشهر دون إقامة.

وفي لبنان فإنّ معظم اللاجئين يسكنون مع أسر لبنانية، وتقوم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، أو منظمات خيرية محلية أو دولية بتقديم مبالغ للأسر مقابل هذه الاستضافة.

وقد تعرّض اللاجئون السوريون في لبنان إلى مضايقات كثير من طرف الجماعات الموالية للنظام في لبنان، وخاصة حزب الله، والتي وصلت إلى القتل، وإطلاق النار والقذائف على أماكن تواجد اللاجئين، وعلى المناطق والتجمعات اللبنانية والفلسطينية التي تستضيفهم.

كما تعرّض عدد من السوريين في لبنان إلى الخطف من قبل عناصر موالية لسورية، أو من قبل أجهزة لبنانية، وتم تسليمهم إلى السلطات السورية.

وفي حادثة غريبة، قام ما أعلن أنه الجناح المسلّح لعشيرة المقداد باختطاف عدد من اللاجئين السوريين يوم 2012/8/15، ردّاً على ما قالوا بأنه احتجاز لأحد أفراد العشيرة داخل الأراضي السورية من قبل الجيش السوري الحر.

استهداف الأطفال

قامت قوات الأمن والجيش السورية، ومعها الشبيحة، باستهداف الأطفال على نطاق واسع منذ بداية الثورة السورية، وقد أظهرت الأحداث المتواصلة بشكل يومي عن تعمد هذه القوات إحداث أكبر عدد ممكن من الإصابات في صفوف المدنيين بشكل عام، وعن تقصّد استهداف الأطفال بشكل خاص. حيث تشير أرقام اللجنة السورية لحقوق الإنسان عن مقتل 5945 طفلاً خلال عامي 2011 و2012، إما خلال القصف العشوائي للمدن، أو بسبب الحصار ومنع وصول الدواء والغذاء، أو بسبب التعذيب والاعتقال والقتل المباشر.

وكما هو معلوم، فقد بدأت الثورة السورية إثر اعتقال عدد من الأطفال في مدينة درعا، بتاريخ 2011/2/26، بعد كتابتهم شعارات تطالب بإسقاط النظام، حيث تم اعتقالهم من قبل فرع الأمن السياسي في درعا، والذي كان يرأسه آنذاك عاطف نجيب، ابن خالة الرئيس، وقد قُلعت أظافر الأطفال، وعندما قام أهلهم بمراجعة المحافظة، أخبروهم بأن عليهم نسيان أطفالهم، ويذهبوا لإنتاج غيرهم!. وهو الأمر الذي شكّل حالة احتقان كبيرة في مدينة درعا، وساعد على انطلاق الاحتجاجات الكبيرة في المدينة.

وقد وردت خلال فترة التقرير حوادث متعددة ومتكررة بشكل مستمر عن تهديد الأطفال والنساء من أجل ابتزاز النشطاء، والضغط عليهم لتسليم أنفسهم، أو من أجل دفعهم للإدلاء باعترافات إذا كانوا رهن الاحتجاز.

وفي حالات متعددة، تمّ استخدام الأطفال والنساء كدروع بشرية، خلال الاقتحامات، من أجل منع أي إطلاق نار على قوات الجيش والأمن من قبل الثوار المسلحين، وخاصة عند اقتحام المدن، أو عند الانسحاب منها.

كما وردت شهادات عديدة عن قيام قوات الجيش والأمن بتعذيب الأطفال واغتصابهم والتهديد باغتصابهم أمام ذويهم، من أجل الإدلاء باعترافات عن أحد المطلوبين من العائلة، أو للاعتراف بأنشطة مناهضة للحكومة، تعتقد هذه القوات أن الأهالي قد قاموا بها.

كما قامت القوات الحكومية باعتقال الأطفال واحتجازهم، وتعريضهم للتعذيب، أسوة بالرجال، دون تفرقة أو مراعاة لأعمارهم. وقد أشارت معظم شهادات المفرج عنهم إلى أن أطفالاً كانوا معهم أثناء الاعتقال في نفس الزنازين والمهاجع، وأنهم كانوا يتعرّضون للتعذيب القاسي، وأن بعضهم قد توفّي تحت التعذيب.

وإضافة إلى استهداف الأطفال أنفسهم، فقد قامت القوات الحكومية باستهداف المدارس ورياض الأطفال، حيث استخدمت المدارس كمراكز اعتقال، أو كتكنات عسكرية، ومراكز للقنصاة. كما تعرّض عدد كبير من المدارس إلى القصف والتدمير.

وقد أشارت عدّة تقارير دولية إلى استخدام قوات المعارضة للأطفال في العمليات المسلحة التي تقودها ضد القوات الحكومية، وأظهرت عدة فيديوهات قامت الجهات المعارضة برفعها أطفالاً يقومون بحمل السلاح، أو يرتدون الزي العسكري، لكن الجهات المعارضة أشارت إلى إن حمل السلاح يكون لغايات الاستعراض والأعمال الفنية، ولم يُشارك أي طفل في العمل المسلح، ولم يتوفر أي فيديو يظهر أطفالاً يُشاركون مباشرة في العمل العسكري.

وسوف نعرض تالياً لبعض الانتهاكات التي استهدفت الأطفال في الفترة التي يغطيها التقرير، من أعمال قتل وتعذيب واعتقال.. الخ، إضافة إلى نماذج عن الانتهاكات بحق المدارس ورياض الأطفال.

- مع نهاية شهر آذار/مارس 2011، بدأت السلطات السورية بفرض حصار كبير على مدينة درعا، من أجل إخضاع المدينة، الأمر الذي تسبب بموت العدد من الأطفال نتيجة نقص المسلتزمات الغذائية والصحية، وهو ما استدعى إصدار بيان من عدد من الفنانين، حمل اسم "الحليب من أجل أطفال درعا".
- وفي 2011/4/29، اعتقل عدد من الأطفال، من بينهم تامر الشرعي وحمزة الخطيب، والذين قضيا تحت التعذيب، وأظهرت جثتهما تعرّضهما للتمثيل والتعذيب الشديد.

- وفي 2011/10/14 قامت قوات الأمن والجيش بإطلاق النار على المظاهرة التي خرجت من جامع السلام في حي الميدان، حيث أصيب الطفل إبراهيم محمد شيبان (عشرة أعوام). وقد خرج آلاف الأشخاص في تشييعه، وأطلقت النار على المشيعين، فقتل مشيع واحد على الأقل وجرح آخرون.
- وفي 2012/5/25، تم توثيق مقتل 49 طفلاً ضمن القتلى في مجزرة الحولة في حمص، والتي راح ضحيتها 110 أشخاص، تم ذبح معظمهم بالأسلحة البيضاء من قبل الشبيحة والجيش.
- في 2011/5/29 قامت قوات حكومية بإطلاق النار على باص للأطفال، قتل على إثره عدد من الأطفال، منهم الطفلة هاجر تيسير الخطيب.
- في 2012/6/9 قُتل 10 أطفال بالقرب من بلدة الحفة.
- وفي 2012/12/30، قامت طائرات ميغ سورية بغارة على قرية السفير في حلب، فقتلت 14 شخصاً، منهم 11 من الأطفال.
- وفي 2012/11/25 أُلقت طائرة سورية قنابل عنقودية على حي السرايا في بلدة دير العصافير بالقرب من دمشق فقتلت على الأقل 11 طفلاً وجرحت آخرين، كانوا في ملعب هناك.
- وفي 2012/12/3 تعرض مشفى الأطفال بدير الزور للقصف، حيث قُتل وجرح عشرات الأطفال.
- في 2012/6/6 قامت قوات من الشبيحة من قريتي أصيلة والصفصافية العلويتين بالدخول إلى بلدة معرزا، بعد تطويقها بالدبابات، وقد تمّ قتل 140 شخصاً، بينهم عشرين طفلاً وعشرين امرأة.

استهداف دور العبادة

لم تسلم دورُ العبادة من الاعتداءات والانتهاكات التي مارسها النظام السوري منذ بدء الثورة، فقد تضرّر 721 مسجداً منذ مارس 2011 وحتى نهاية عام 2012، تراوحت هذه الأضرار ما بين التدمير الكامل أو الجزئي، إلى الاعتداءات في داخل المسجد على الممتلكات، وعلى المصاحف.

ولم تقتصر انتهاكات دور العبادة على المساجد، بل تعرّضت الكنائس المسيحية إلى الاعتداء هي الأخرى، وخاصة في مدينتي حلب وحمص.

وفيما كانت بعض الانتهاكات التي تمت لدور العبادة واضحة القصدية، كان معظم الانتهاكات الأخرى نتيجة للقصف العشوائي الذي تمارسه قوات الجيش على المدن النائرة.

وينبغي الإشارة إلى أن كثيراً من المساجد والكنائس في سورية هي أماكن أثرية في ذات الوقت، تُمارس فيها طقوس العبادة منذ ألف عام وأكثر.

وتالياً نماذج من حالات استهداف دور العبادة في الفترة التي يشملها التقرير:

في 2011/8/10 استهدفت قذيفة دبابة مئذنة مسجد عثمان بن عفان في دير الزور، وتمّ تصوير عملية الاستهداف من خلال النشاط الموجودين في المكان.

وفي شهر أيار/مايو 2012، واثاء اقتحام حي باب السباع في حمص، تم الاعتداء على مسجد سعد بن أبي وقاص، والعبث بمحتوياته، وقام النشاط الإعلامي بتصوير المسجد بعد انسحاب الجيش منه، حيث يظهر التدمير المتعمّد لمحتويات المسجد، ولنسخ القرآن الكريم.

وفي حزيران/يونيو 2011 تعرّض مسجد خالد بن الوليد المعروف في مدينة حمص إلى قذيفة مدفعية، ولاحقاً وخلال الاقتحامات المتتالية، والقصف العشوائي المستمر على

المدينة، تعرّض المسجد إلى عدد كبير من الضربات من كل جوانبه، ألحقت الدمار في أجزاء كبيرة منه.

وفي شباط/فبراير 2012 تعرّضت كاتدرائية السيدة العذراء أم الزنار في حي الحميدية في حمص إلى التدمير بقذائف أطلقها الجيش السوري أثناء حصاره للمدينة.

وتعرّض المسجد العمري الكبير في مدينة درعا (والذي يعود بناؤه إلى حوالي عام 710م)، إلى قصف بالدبابات والمدفعية عدة مرات خلال الثورة، مما أدى إلى إلحاق ضرر كبير به، ففي 2012/3/7 قامت دبابة تابعة للجيش النظامي بإطلاق قذائف على المسجد بشكل مباشر، وفي 2012/3/23 قامت قوات الأمن باقتحام المسجد وألحقت أضراراً كبيرة بمحتوياته.

كما تعرّض مسجد كعب الأبحار الأثري في ساحة باب دريب في حمص للقصف عدّة مرات، أدّت إلى تدمير مئذنته الأثرية بتاريخ 2012/3/27، وفي 2012/9/6 تعرّض المسجد لثلاث غارات أدّت إلى تدميره. ويعود بناء المسجد إلى عام 1700م

وفي آب/أغسطس 2012 قامت قوات الجيش بالتمترس داخل المسجد الأموي الكبير في حلب، والذي يعود تاريخ بنائه إلى عام 716م، وهو مصنّف ضمن أماكن التراث الإنساني حسب تصنيف منظمة اليونسكو. وفي 2012/10/13 وقبيل انسحاب قوات الجيش النظامي من داخله، بعد وصول الجيش الحر إليه، قامت قوات الجيش بإحراق المسجد، مما سبب أضراراً كبيراً لمحتوياته التي يعود كثير منها لأكثر من 1000 عام.

وفي شهر آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2012 تعرّضت مطرانية السريان الكاثوليك في حمص للدمار بعد تعرّضها للقصف من قبل قوات الجيش، أثناء القصف العشوائي الذي كان يستهدف المدينة.

الانتهاكات بحق الآثار والأماكن التاريخية

تعرّضت الآثار والأماكن السورية لكثير من الدمار منذ بدء الثورة السورية وحتى نهاية عام 2012. ويصعب تسجيل أو إحصاء هذه الأضرار، نتيجة لانتشار الأماكن التاريخية والتراثية في مختلف مناطق سورية، وخاصة في مدينة حلب، والتي قامت منظمة اليونسكو بتصنيف كامل المدينة القديمة ضمن قائمة أماكن التراث الإنساني.

وقد استُخدمت خمسُ قلاع أثرية من قبل الجيش السوري كمهابط للطائرات، ومقرات للقنصاة وراجمات الصواريخ، وفي بعض الأحيان قام مقاتلو المعارضة باستهدافها في إطار مواجهتهم للجيش المتحصّن في داخلها.

وقد تعرّض 12 متحفاً إلى التدمير، أو تعرّضوا إلى النهب والسرقه، بسبب الأوضاع الأمنية التي تشهدها سورية.

كما تشير التقارير التي قامت بها جمعية حماية الآثار السورية إلى وجود عمليات حفر ونهب داخل المناطق الأثرية، تقوم بها عصابات بشكل منظم، من أجل سرقة الآثار، مستفيدة من الوضع غير المستقر في سورية.

ولم تبد منظمة اليونسكو أي ردود فعل على قيام الجيش باستخدام الطائرات والأسلحة الثقيلة الأخرى لقصف هذه الأماكن، كما لم تقم بنقلها إلى الأماكن المعرضة للخطر، وهو ما تقوم بفعله بشكل سريع في دول أخرى، كما حصل في تومبكتو في مالي، حيث أعيد التصنيف خلال أيام فقط.

فيما يلي بعض الأمثلة عن الانتهاكات والأضرار التي تعرّضت لها الأماكن الأثرية والتاريخية في سورية خلال الأعوام 2011-2012:

في 2011/7/14 اختفى تمثال ذهبي يعود للقرن الثامن قبل الميلاد من متحف حماه الأثري، وكانت المدينة تحت سيطرة الأمن السوري بالكامل، ولم يُعثر على التمثال، رغم أن السلطات أشارت إلى قيامها بالتحقيق في الأمر.

وفي 2012/2/26 قامت قوة من الجيش الحر، تابعة لهيئة حماية المدنيين، بتوثيق عملية قصفها لقصر الزهرواي في حي الحميدية، أثناء محاولتها إخراج الجيش الذي تحصّن فيه، وألحقت أضراراً كبيرة فيها.

في 2012/3/15 قامت قوات الجيش السوري بقصف قلعة المضيق في أفاميا، والتي بنيت قبل حوالي 1000 عام على أنقاض قلعة رومانية.

وفي شهر 2012/5/13 تعرّضت قلعة الحصن في حمص للقصف بالقذائف والصواريخ ضمن القصف الذي كانت تتعرّض له المدينة في ذلك اليوم، ويعود تاريخ بناء القلعة إلى حوالي 580م، وهي مصنفة ضمن أماكن التراث الإنساني.

وخلال الفترة الممتدة من آب/أغسطس 2012 وحتى نهاية العام لحقت أضرار كبيرة بالمدينة القديمة في حلب، والمصنفة بالكامل من ضمن مناطق التراث الإنساني العالمي، وقد تعرّض سوق المدينة، الذي يعود بناؤه إلى حوالي 1100م وملء بالمباني الأثرية، إلى حريق كبير يوم 2012/9/29، بعدما تعرّض السوق لقذائف صاروخية. ويمتد السوق على مساحة عدة كيلومترات، يصل المدينة القديمة بالقلعة التي تعطلها قوات النظام.

وبتاريخ 2012/9/2 قامت طائرة عسكرية بقصف الكنسية الأثرية الوحيدة في مدينة البوكمال، وقد ألحق القصف تدميراً كبيراً في الكنسية.

وفي يوم 2012/11/5 قامت قوات الجيش بقصف قلعة الرحبة الأثرية، في مدينة الميادين بالمدفعية الثقيلة، ويعود بناء القلعة إلى عام 874م.

وقد تحوّل متحف حمص إلى مركز لقوات الجيش أثناء اقتحامها وحصارها لحمص منذ أواسط العام 2012، وتعرّض للنهب والتخريب، وفقدت الكثير من محتوياته التي يعود بعضها إلى ما قبل الميلاد.

أما متحف معرّة النعمان، وهو ثاني أكبر متحف في سورية، ويضم عدد كبير من لوحات الفسيفساء القديمة، وقد تحوّل المتحف إلى مقر عسكري لقوات الجيش، إلى أن تمّ تحرير المدينة في آب/أغسطس 2012، حيث قام الجيش الحر بوضع كتّيبة حماية خاصة للمتحف، ولكن القيمين على المتحف يُشيرون إلى أن بعض القطع الأثرية قد أُخذت من قبل الجيش.

الإصلاحات القانونية والدستورية

قامت الحكومة السورية في خلال العامين الماضيين بإحداث سلسلة من التغييرات القانونية والدستورية الهامة، والتي كانت في مجملها تعديلات إيجابية، وتستجيب لمطالب المنظمات الحقوقية على مدار عقود، وأهمها إلغاء حالة الطوارئ، وإلغاء المادة الثامنة من الدستور، وإلغاء محكمة أمن الدولة.

لكن هذه التعديلات القانونية لم تكن ذات أثر فعلي، فقد ترافقت مع ما يمكن وصفه بغياب كاملة لدولة القانون خلال ذات الفترة، فقد حصلت معظم الانتهاكات التي يوردها التقرير في ظل رفع حالة الطوارئ، بما في ذلك اعمال القتل خارج نطاق القانون والاعتقال التعسفي، وممارسة التعذيب وغيرها من الأعمال الحاطة بالكرامة.. الخ.

كما يُلاحظ أنّ الإجراءات القانونية الشكلية، والتي كانت مطبقة حتى في ظل أحكام الطوارئ، من محاكمات، وتوفير فرص للمتهمين للمرافعة ولو بصورة شكلية، وإصدار مذكرات التوقيف، وغيرها من الإجراءات، قد تلاشت تقريباً بعد صدور هذه التعديلات.

وتالياً سوف نعرض إلى أبرز التعديلات القانونية التي تحققت خلال هذه الفترة:

في 2011/4/21 قررت الحكومة السورية، بموجب المرسوم رقم 161 رفع حالة الطوارئ، والتي كانت سارية المفعول منذ صدور القرار رقم 2 الصادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة بتاريخ 1963/3/8، وهي أطول فترة طوارئ في تاريخ العالم.

وفي نفس اليوم، أصدر الرئيس السوري المرسوم التشريعي رقم 53، القاضي بإلغاء محكمة أمن الدولة العليا، إضافة الى المرسوم رقم 54، والذي يقضي بتنظيم حق التظاهر السلمي للمواطنين في سوريا، والرسوم رقم 55 المتعلق بأحكام الضابطة العدلية.

وينص المرسوم رقم 53 على إلغاء محكمة أمن الدولة، المُحدثة بالمرسوم التشريعي رقم 47 بتاريخ 1968/3/28 وتعديلاته، وإحالة جميع الدعاوى المنظورة لدى محكمة أمن

الدولة العليا والنيابة العامة فيها بحالتها الحاضرة إلى مرجعها القضائي المختص، وفق ما تنص عليه قواعد أصول المحاكمات الجزائية.

بينما ينص المرسوم رقم 54 على تنظيم "حق التظاهر السلمي للمواطنين بوصفه حقاً من حقوق الإنسان الأساسية التي كفلها دستور الجمهورية العربية السورية"، ولكنه نصّ على أن من يرغب بتنظيم مظاهرة أن يُشكل لجنة تُقدم طلباً إلى وزارة الداخلية يتضمن تاريخ وتوقيت بدء المظاهرة، ومكان تجمعها وانطلاقها وخط سيرها وانتهائها، وأهدافها وأسبابها، والشعارات التي سترفع خلالها، وذلك قبل الموعد المحدد للمظاهرة بخمسة أيام على الأقل، ويُقدّم تعهداً موثقاً لدى الكاتب بالعدل يتعهد بموجبه بتحمل المسؤولية عن كافة الأضرار التي قد يلحقها المتظاهرون بالأموال والممتلكات العامة أو الخاصة.

وقد حدد المرسوم التشريعي رقم 55 لعام 2011 مهام الضابطة العدلية أو المفوضون بمهامها "باستقصاء الجرائم المنصوص عليها في المواد من 260 حتى 339 والمواد 221 و388 و392 و393 من قانون العقوبات، وجمع أدلتها، والاستماع إلى المشتبه بهم فيها، على ألا تتجاوز مدة التحفظ عليهم سبعة أيام قابلة للتجديد من النائب العام، وفقاً لمعطيات كل ملف على حدة وعلى ألا تزيد هذه المدة على ستين يوماً".

ووفقاً لهذا المرسوم، فقد تحوّلت معظم مهام محكمة أمن الدولة إلى الضابطة العدلية، ويحق لها بناء عليه إيقاف أي شخص متهم بالخيانة (المواد 263-270 من قانون العقوبات، والتجسس (المواد من 271-274 من قانون العقوبات)، والصلوات غير المشروعة بالعدو (المواد من 275 حتى 277 من قانون العقوبات)، والجرائم الماسة بالقانون الدولي (المواد من 278-284 من قانون العقوبات)، والنيل من هيبة الدولة ومن الشعور القومي (المواد 285-288 من قانون العقوبات)، وهي المواد التي حوكم بناء عليها معظم النشطاء الحقوقيين والسياسيين في الأعوام الماضية، والفتنة (المواد من 298-303 من قانون العقوبات)، والإرهاب (المواد من 204-306 من قانون العقوبات)،

والجرائم التي تتال من الوحدة الوطنية أو تعكر الصفاء بين عناصر الأمة (المواد من 307 و308 من قانون العقوبات)، وغيرها من التهم.

كما قامت الحكومة السورية بإجراء تعديل على الدستور، حيث أصدر الرئيس السوري مرسوماً يحمل الرقم 33 بتاريخ 2011/10/15، والذي ينص على تشكيل اللجنة الوطنية لإعداد مشروع دستور للجمهورية العربية السورية تمهيدا لإقراره وفق القواعد الدستورية.

وقد حمل الدستور المعدّل الكثير من التعديلات، حيث أُلغيت المادة الثامنة المثيرة للجدل، والتي كانت تنص على اعتبار حزب البعث العربي الاشتراكي قائداً للدولة والمجتمع، واستبدالها باعتماد التعددية السياسية أساساً للنظام السياسي. كما تضمنّ التعديل نصّ المادة 88، والتي حدّدت فترة الرئاسة بولابيتين فقط، مدّة كل منها سبع سنوات (ولكنها تطبق على الرئيس اعتباراً من الدورة المقبلة له في عام 2014)، بالإضافة إلى نصوص المادتين 150 و155، والمتعلقتين بكيفية تعديل الدستور.

وفي 2012/2/26 أُجري استفتاء على الدستور المعدّل، وتم إقراره بحسب النتائج التي أعلنتها السلطات، رغم تشكيك كل المنظمات الحقوقية بنتائج الاستفتاء، وبإمكانية تنفيذه أصلاً في عدد من المدن التي كانت تشهد حصاراً واقترحات شاملة في ذلك الوقت، وبطبيعة الحال لم يسمح بأي نوع من المراقبة المحلية أو الدولية للاستفتاء، كما في كل الاستفتاءات السابقة.

وفي 2011/8/3 أصدر الرئيس السوري المرسوم التشريعي رقم 100 الخاص بقانون الأحزاب، والذي اعتبر مرسوماً متقدماً في مجال ترخيص الأحزاب وتنظيم عملها.

كما قام الرئيس السوري بإعفاء عدد من المسؤولين في المحافظات التي شهدت انتهاكات واسعة، ولكن لم يتم تحويلهم إلى أي محكمة، كما تم تعيين آخرين مكانهم ممن قاموا بتنفيذ انتهاكات أكبر وأوسع من سابقهم.

وقد تمّ في عام 2011 تغيير محافظي درعا ودير الزور وحمص وحلب والقنيطرة، كما تمّ إعفاء محافظ حماه من موقعه بتاريخ 2011/7/2، بعد أيام من خروج أكبر تظاهرة في تاريخ المدينة، دون أن يتعرّض لها الأمن بتاتاً.

ومن جهة أخرى، فقد قام الرئيس بإصدار عدة مراسم عفو خلال عامي 2011 و2012، حيث شمل العفو الأول الصادر بالمرسوم 34 لعام 2011، والصادر يوم 2011/3/7 عفواً عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخه، ولا يشمل الجرائم السياسية، وفي 2011/5/31 صدر المرسوم التشريعي رقم 61 القاضي بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخه، ويشمل العفو كل الموقوفين المنتمين لتيارات سياسية والعفو عن نصف العقوبات في الجنايات، شريطة عدم وجود ادعاء شخصي، وقد أفرج على عدد من المعتقلين بخلفية سياسية بعد صدوره، وفي 2011/6/21 صدر المرسوم التشريعي رقم 72 القاضي بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخه.

مراجع التقرير

تركز التقرير على بيانات اللجنة السورية لحقوق الإنسان وأبحاثها والمعلومات التي توصلت إليها خلال فترة إعداد التقرير من خلال المقابلات المباشرة مع الشهود والنشطاء، ومن خلال متابعة الفيديوهات والأخبار المنشورة على الإنترنت، بالإضافة إلى بيانات وتقارير من المنظمات الزميلة التالية:

- هيومان رايتس ووتش
- منظمة العفو الدولية - أمнести
- الشبكة السورية لحقوق الإنسان
- جمعية حماية الأثار السورية
- رابطة الصحفيين السوريين

اللجنة السورية لحقوق الإنسان في سطور

اللجنة السورية لحقوق الإنسان هيئة حقوقية إنسانية مستقلة ومحايدة تأسست عام 1997، تعنى أساساً بالدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان السوري من خلال وسائل عديدة تتضمن:

1- كشف الانتهاكات والتعديات على حقوق الإنسان السوري والحريات الأساسية في سورية، ونشرها في وسائل الإعلام، ومخاطبة من يهمة الأمر، ومتابعتها لدى الجهات الرسمية والأممية ذات الصلة.

2- إجراء الأبحاث ونشر الكتب والدراسات المتعلقة بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان في سورية، على أسس البحث العلمي والتحقق الميداني.

3- إصدار التقارير بأنواعها والقيام بالحملات الإنسانية وعقد الندوات والمقابلات للتعريف بقضايا حقوق الإنسان في سورية.

4- نشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان في المجتمع السوري، وتشجيعه على المطالبة بحقوقه الإنسانية وحرياته العامة حتى تحصل التغييرات التي تكفل هذه الحقوق بالوسائل السلمية.

5- تلتزم اللجنة السورية لحقوق الإنسان بمبدأ التعاون مع الهيئات والمنظمات والمراكز والجمعيات غير الحكومية، المتخصصة في الدفاع عن حقوق الإنسان، مع الاحتفاظ بالاستقلالية الكاملة في عمل اللجنة.



© 2013 ALL RIGHTS RESERVED
SYRIAN HUMAN RIGHTS COMMITTEE (SHRC)
PO Box 123
EDGWARE
MIDDLESEX HA8 0XF
UNITED KINGDOM
FAX +44 (0)870 137 7678
WWW.SHRC.ORG